دور اليونسكو والاتحاد الأوروبي في تنمية وتطوير المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بدول جنوب المتوسط

أ. سمر صبري خضاري *

إشراف: أ.د. بركات عبد العزيز **

أ.م.د. أسماء الجيوشي مختار ***

تمهيد

يعد القطاع السمعي البصرى (تليفزيون- سينما- إنترنت) العمود الفقري لجميع أشكال التبادل خاصاً بعد انطلاق الثورة الرقمية، حيث أصبحت الوسيلة المفضلة للحوار بين الثقافات والأكثر تأثيراً فى خلق تنوع ثقافي لما توفره من المعرفة عن الآخر والسماح بالاطلاع على العوالم المختلفة، فأصبح هذا القطاع جسر التواصل بين شعوب العالم أجمع وشعوب جنوب المتوسط وأوروبا بصفة خاصة، فمنطقة جنوب المتوسط حظيت بأهمية بالغة على مدى عقود من الزمن لدى الاتحاد الأوروبي ومنظمة اليونسكو، وذلك لما تتمتع به من مكانة استراتيجية واقتصادية هامة على الخريطة العالمية عامة والأوروبية خاصة وساحة تأثير جيوسياسية[١] متبادلة بين الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط .

ومع حلول انتفاضات الربيع العربي عام ٢٠١١ اختلفت النظرة للمؤسسات الإذاعية والتليفزيونية العامة بدول جنوب المتوسط ودورها فى مرحلة التحول الديمقراطي التي شهدتها معظم بلدان المنطقة المتوسطية، فقد ازدهرت المؤسسات الإعلامية الخاصة بشكل كبير مقابل عجز المؤسسات الإعلامية العامة عن تطوير أدائها لمواكبة التطورات السريعة فى المنطقة المتوسطية، كما لعب الإعلام الجديد خلال ثورات الربيع العربي دوراً هاماً أجبر الإعلام التقليدي على مراجعة دوره ودفع الأنظمة العربية إلى التغيير، لذلك وضعت الإصلاحات الإعلامية على قائمة جداول أعمال الأنظمة الحاكمة لدول جنوب المتوسط، استجابة لمطالب الجمهور بمزيد من حرية التعبير، إلى جانب مطالب قطاع تطوير الإعلام النشط فى المنطقة[٢] وعلى رأسه منظمة اليونسكو والاتحاد الأوروبي المتعلقة بتحرير قطاع الإعلام وتكريس مفهوم الخدمة العامة لهيئات البث بدلاً

* باحثة بقسم الإعلام بكلية الآداب – جامعة المنصورة

** أستاذ الإذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام – جامعة القاهرة

*** أستاذ الإذاعة والتليفزيون المساعد بكلية الآداب – جامعة المنصورة

من الإعلام الرسمي، وتشجيع نمو وسائل الإعلام الخاصة ورفع القدرات المهنية للإعلاميين وتطوير المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية لكى تستجيب لاحتياجات الجمهور وتمثيلهم بطريقة أكثر فاعلية، الدراسة الحالية تسعى لتسليط الضوء على جهود كل من اليونسكو والاتحاد الأوروبي فى تنمية وتطوير المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بدول جنوب المتوسط عقب انتقاضات الربيع العربي، وتقييم مدى فاعلية هذه الجهود والعوامل المؤثرة عليها.

الإطار المعرفى والمنهجي

مشكلة الدراسة:

خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ أجرى فريق بحثى دراسة إقليمية موسعة لتقييم هيئات البث الإذاعي والتليفزيوني العامة لمنطقة جنوب المتوسط والقيم التي تمثلها والقواعد التشغيلية لهذه المحطات الوطنية، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود أدلة تؤكد على أن النموذج القائم للبث الإذاعي والتليفزيوني الرسمي فى منطقة جنوب المتوسط قد عفا عليه الزمن، وذلك لان هيئات البث العامة فى معظم دول جنوب المتوسط لا تؤدى الوظيفة المنوط بها خصوصاً عندما تجرى مقارنة بين تلك الهيئات ومثيلاها فى دول مثل المملكة المتحدة وأستراليا والدنمارك وألمانيا وحاجتها إلى إعادة هيكله[٣]، وأن النهج السائد فى معظم بلدان المنطقة هو النموذج الرسمي التقليدي وأن البرمجة في القنوات والمحطات الإذاعية والتليفزيونية تفتقر إلى الرؤية ولا تتوافق مع معايير بث الخدمة العامة والتي تتمثل في الأخبار والتثقيف والترفيه والالتزام بالجودة والمهنية والشمولية والتنوع[٤] ، الأمر الذى دفع كلاً منظمة اليونسكو والاتحاد الأوروبي إلى تكثيف جهودهما لتنمية وتطوير المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية العامة لدول جنوب المتوسط، إيماناً منهم بدور وسائل الإعلام الهام فى مساندة ودفع عجلات التحول الديمقراطي إلى الأمام تزامناً مع انتفاضات الربيع العربي.

تساؤلات الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة فى التساؤل الرئيسي المتعلق بطبيعة الدور الذي يلعبه كل من منظمة اليونسكو والاتحاد الأوروبي في تنمية وتطوير المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية، ومدى فاعلية هذا الدور؟ ومن ذلك تنبثق التساؤلات الآتية:

١- ما هو واقع مؤسسات الإذاعة والتليفزيون بدول جنوب المتوسط؟

٢- ما هو الدور الذي تقوم به منظمة اليونسكو لتنمية وتطوير المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بدول جنوب المتوسط؟

٣- ما هو الدور الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي لتنمية وتطوير المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بدول جنوب المتوسط؟

٤- ما هي جوانب تنمية المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بدول جنوب المتوسط من خلال برامج اليونسكو والاتحاد الأوروبي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

١- معرفة الدور الذي يقوم به كل من الاتحاد الأوروبي واليونسكو لتنمية وتطوير المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بمنطقة جنوب المتوسط.

٢- الكشف عن جوانب التنمية والتطوير التي طالت المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بمنطقة جنوب المتوسط فى الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٠ بفضل جهود كل من اليونسكو الاتحاد الأوروبي.

٣- تحديد العوامل التي تؤثر على فاعلية دور اليونسكو والاتحاد الأوروبي فى تنمية وتطوير المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بمنطقة جنوب المتوسط .

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية (التطبيقية): توفر الدراسة تقارير تقييميه لهيئات البث العامة بدول جنوب المتوسط فى الفترة من (٢٠١١-٢٠١٨) والتي تعد قاعدة بيانات ذات فائدة لصانعي القرار وواضعي السياسات الإعلامية والتي يمكن استخدامها كوثائق داعمة لخطط الإصلاح المستقبلية، وتشمل الفئات المستفيدة المباشرة من عمليات الإصلاح الموظفين والعاملين فى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والإلكترونية من إداريين وإعلاميين ومراسلين، كليات الإعلام وطلابها، الهيئات التنظيمية، الوزارات التنفيذية المكلفة بالإشراف على قطاع الإعلام، وصولاً للمستفيدين النهائيون وهم جمهور وسائل الإعلام، وذلك لان عملية التطوير تعتمد على نهج متعدد المستويات وذلك بهدف تأمين الدعم المؤسسي المؤدى للتغيير والابتكار.

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية وهي: أن لليونسكو والاتحاد الأوروبي دوراً هاماً فى تنمية وتطوير المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية لدول جنوب المتوسط، رغم وجود بعض العوامل التي تحد من فاعلية هذا الدور.

منهجية الدراسة:

هذه الدراسة من نوع الدراسات الكيفية Qualitative Research، وبالتالي فقد اعتمدت على منهج التقارير السردية Narrative Report Method، وهو عبارة عن جمع المعلومات المتاحة عن موضوع معين وفق خطة محددة، وتقييم تلك المعلومات وتنظيمها، ومن ثم صياغتها صياغة كيفية في صورة تقرير متماسك يتضمن العرض الوصفي والتحليل النقدي ورؤية الباحث واستنتاجاته بما يتفق مع هدف البحث، من هذا التعريف تبين أن منهج التقارير السردية هو الإجراءات التي تتبع في الدراسات المكتبية أو النظرية، سواء كانت تلك الدراسات بحوثاً قائمة بذاتها، أو كانت أجزاءً ضمن بحث ميداني أو تحليلي، وقد تم تطبيق هذه المنهجية في الدراسة الحالية وذلك من خلال تحليل التقارير والوثائق المنظمة لهيئات البث العامة والقوانين الخاصة بتنظيم قطاع الإعلام، وأيضاً هناك المصادر الأولية والتي تشتمل على التقارير والوثائق الصادرة عن منظمة اليونسكو والاتحاد الأوروبي التي تهتم بالمعايير الدولية لخدمة البث العامة وبحريات وقوانين الإعلام والصحافة.

ثانياً: الإطار النظري والدراسات السابقة:

الإطار النظري

يعمل كل من اليونسكو والاتحاد الأوروبي على تنمية قطاع الإعلام بشكل عام بما في ذلك المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية منذ تسعينات القرن العشرين، فقد اطلقت اليونسكو البرنامج الدولي لتنمية الاتصال (IPDC) لمعاونة الدول الفقيرة على تطوير إمكانيتها فى مجالات الإعلام والاتصالات، ومساعدة البلدان النامية فى إعداد وتنفيذ خططتها لتنمية الإعلام والاتصال، فقد أعطى البرنامج الأولوية الأولى للمشروعات ذات الصفة الإقليمية وخاصاً التي تحتوى على دولة أو اكثر من البلدان النامية، كما قررت اليونسكو إعطاء الأولوية للنظم الإعلامية من الدول الأقل نمواً، وفى عام ١٩٩٠ أنشئت اليونسكو قطاع الاتصال والمعلومات وتقنية الإعلام ليكون احدى دعامات اليونسكو الذى يهدف إلى تشجيع انتشار الأفكار وتنمية الاتصالات وتعزيز التعاون الدولي فى مجال المعلومات وتقوية قدرات الدول فى مجال الإعلام، إلى جانب المساهمة فى التنمية المستدامة وإرساء قواعد الديمقراطية والحكم الرشيد من خلال تصميم المعلومات والمعرفة ونشرها عن طريق تعزيز قدرات البلدان التي تمر بمراحل انتقالية(٥).

كما عملت اليونسكو على ترسيخ معايير بث الخدمة العامة عام (٢٠٠٥)، فوجدت منطقة جنوب المتوسط تربة خصبة بعد انتفاضات الربيع العربي فى الفترة من (٢٠١١-

٢٠١٥) لتفعيل البرنامج الدولي لتنمية الاتصال تزامناً مع مرحلة التحول الديمقراطي التي شهدتها المنطقة، كما دعت أعضاءها إلى ضرورة الالتزام بالنظام العالمي الجديد، وحاولت تهيئة البيئة المناسبة لنمو وسائل إعلام حرة ومستقلة وتعددية تتبنى المعايير الدولية الخاصة ببث الخدمة العامة وتلتزم بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وحرية التعبير[٦] فى الوقت نفسه اعتبر الاتحاد الأوروبي القطاع السمعي البصري جسر التواصل بين شعوب الجنوب وأوروبا، لذلك تبنى تمويل مشروعات دعم القطاع السمعي البصري فأطلق برنامج (ميديا) عام ١٩٩١ ثم توالى إطلاق البرامج الداعمة لتطوير القطاع السمعي البصري وعلى رأسه المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية الرسمية، وذلك بإدخال إصلاحات قانونية ومساندتها فى تحولها إلى مؤسسات خدمة عامة إلى جانب بناء قدرات العاملين بها وحثهم على تبنى المعايير الدولية[٧].

ومع بداية ثورات الربيع العربي ازداد أهمية هذا القطاع، لذلك تم العمل على إيجاد حلول جوهرية لتنمية وتطوير المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية لكى تشارك فى دفع عجلات التحول الديمقراطي للأمام، فبدأ الاتحاد الأوروبي بتمويل ودعم عمليات إصلاح قطاع الإعلام بهدف خلق بيئة تنظيمه داعمة لحرية الإعلام، من خلال إتاحة فرصة تبادل الخبرات الدولية والمعرفة الإعلامية بين كلاً من جانبي البحر الأبيض المتوسط.

الدراسات السابقة

لقد تبين ندرة أدبيات الإعلام المعنية ببرامج تطوير مرافق الإعلام في العالم العربي، ولا توجد دراسات تتناول دور اليونسكو والاتحاد الأوروبي فى تنمية المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية في الدول العربية على الرغم من دورهم الفعال فى تطوير هذا القطاع، إذن يصعب القول بوجود أدبيات بحثية عربية خاصة بموضوع دراستنا، لذلك تم الاعتماد بشكل كامل على الوثائق والدراسات والتقارير التي أعدتها كل من منظمة اليونسكو والاتحاد الأوروبي لتوثيق عملها فى تنمية وتطوير قطاع الإعلام بشكل عام والمؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بشكل خاص، بموجب ذلك تم تقسيم الدراسات السابقة في ضوء وحدة الموضوع إلى محاور كالآتي:

(أ): دراسات عن واقع المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بدول جنوب المتوسط

أولاً : الدراسات العربية

١- دراسة على سوناى (٢٠١٩) بعنوان **"الاستماع الإذاعي والتغيير السياسي فى المغرب"** وقد **هدفت** الدراسة إلى تناول الإعلام فى مراحل الانتقال السياسي وتحديداً

الإعلام المغربي، كما بحثت عن تفضيلات الجمهور المغربي والإشباع المتحقق من الاستماع إلى المحطات الإذاعية المغربية، إلى جانب فهم الآليات التي جعلت من الخدمة الإذاعية وسيلة إعلامية بارزة فى المغرب وذلك بالتركيز على العوامل التي ترتبط بالتغييرات التي شهدها عام ٢٠١١ وما تلاها من إجراءات لاحقة، وتطرقت أيضاً إلى بيان دور الخدمات الإذاعية من خلال تحليل وسائل الإعلام فى العموم فى منطقة جنوب المتوسط، وقد **خلصت** إلى التأكيد على أن لوسائل الإعلام دور هام فى التغيير الاجتماعي، والأهمية المتزايدة لشبكة الإنترنت وحاجة قطاع الخدمة السمعية البصرية لإعادة هيكلة، كما اسهم إنشاء محطات إذاعية خاصة منذ عام ٢٠٠٦ فى فتح المجال العام وإيجاد فضاءات إضافية تتيح لشريحة اكبر من الجمهور مناقشة موضوعات من قبيل المشكلات الاجتماعية[٨].

٢- دراسة رمزي الزائرى وآخرون (٢٠١٨) بعنوان **"الإعلام الليبي فى مثلث الأزمات الحريات، التوظيف، الجودة "** وقد **هدفت** الدراسة إلى رصد الوضع القائم للإعلام الليبي المرئي والمسموع بعد عام ٢٠١١ وإلقاء الضوء على بعض القضايا التي تتعلق بهذا القطاع مثل قضية الحريات وما عاناه قطاع الإعلام فترة حكم العقيد الراحل معمر القذافي، والتطرق إلى توظيف هذا القطاع من قبل قادة المليشيات المسلحة وتأسيس قنوات تبث لخدمة أجندات قوى دولية وإقليمية ومجاميع إرهابية إلى جانب التركيز على العوامل التي تؤثر على جودة الإعلام الليبي، وقد **خلصت** إلى أن أزمات الإعلام والصحافة فى ليبيا المتعلقة بالحريات لم يكن وجود العقيد القذافي السبب فيها فقط، ولكن تبين للجميع أن قضية الحريات لم تكن إلا طبقة خفيفة تغطى أزمات هيكلية وبنيوية يعانى منها الإعلام الليبي، وان ما كان مجمعاً فى يد الدولة اصبح مفرقاً فى يد أمراء الحرب قادة الميليشيات المسلحة وأدوات فى يد قوى إقليمية ودولية تستخدمها لتخريب البلاد واختراقها طولاً وعرضاً وتحول العاملون فى هذا القطاع إلى رهائن[٩].

٣- دراسة باسم الطويسي (٢٠١٧) بعنوان **"تحولات الإعلام الرسمي العربي: أسئلة الديمقراطية ومعايير الخدمة العامة"** وقد **هدفت** الدراسة إلى تناول ملامح التحولات التي شهدتها هيئات البث الرسمية العربية فى مرحلة ما بعد الربيع العربي، ومحاولة الإجابة على تساؤل ما مدى اقتراب وسائل البث الرسمي العربي من تمثيل وظائف إعلام الخدمة العامة فى خدمة التحول الديمقراطي ونشر وإرساء الثقافة الديمقراطية، فى نفس الوقت هل لا تزال مؤسسات البث الرسمية تعيق خطوات التحول

الديمقراطي وحقوق الإنسان فى العالم العربي أم أن التحولات الجارية وتداعياتها تحمل بذور التغيير لصالح إعلام يسهم فى غرس جذور الديمقراطية، و قد **خلصت** إلى أن هناك اتجاهات متعددة وغموض فى تقييم دور الإعلام فى التحولات التي شهدها العالم العربي بعد ٢٠١١ سواء فى الثورات والحركات الاحتجاجية التي أنهت أنظمة فى عدد من الدول، فقد ازداد الوعى العام والمطالب بحاجة الإعلام الرسمي إلى إصلاح جذري والانتقال إلى نموذج الخدمة العامة، على الرغم من أن عدد من الدول العربية قطعت شوطاً فى تحرير ملكية البث الإذاعي والتليفزيوني من الاحتكار الرسمي، والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار فى هذا المجال فان أداء مؤسسات البث الإذاعي والتليفزيوني فى العالم العربي لم ينلها تغيير جوهري ينقلها إلى مجال الخدمة الإعلامية العامة(١٠).

ثانياً : الدراسات الأجنبية:

١- دراسة (Jamal Zran, Moez Ben Messaoud, (2018)، بعنوان **(Broadcasting Public Service in the Arab World: Rupture and Continuity)**، البث الإذاعي للخدمة العامة فى العالم العربي : التمزق والاستمرارية"، وقد **هدفت** إلى معرفة مدى استجابة وتوافق هيئات الإذاعة والتليفزيون فى العالم العربي إلى معايير الخدمة العامة المتعارف عليها فى التجارب الديمقراطية الحديثة من خلال الإصلاحات والتعديلات التي أدخلت بعد ثورات الربيع العربي من إصلاحات قانونية وتنظيمية، وقد **خلصت** إلى أن هيئات الإذاعة والتليفزيون فى العالم العربي لا تستجيب للمعايير المتعارف عليها فى تعريف الخدمة العامة وذلك من حيث الاستقلالية والتمويل وهيمنة البيروقراطية والتعيين فى أداراه الإعلام العمومي وغياب دراسات لرصد رد فعل الجمهور(١١).

٢- دراسة (Dima Dabbous, (2015، **(Assessment of Public service broadcasting in the southern Mediterranean region)** بعنوان" تقييم هيئات البث العامة فى منطقة جنوب المتوسط"، وقد **هدفت** إلى تقييم نماذج البث العامة فى منطقة جنوب المتوسط فى أعقاب ثورات الربيع العربي، وذلك من خلال التركيز على المحتوى والمضمون التي تقدمه والهيكل والتشريع والتمويل والاستقلالية وكيفية تطويرها لتتماشى مع المعايير الدولية لتواكب مرحلة التحول الديمقراطي فى تلك الفترة، وقد **خلصت** إلى تحديد أهم التحديات التي تواجه قطاع

البث العمومي فى المنطقة، ولعل أبرزها الثورة الرقمية التي تزامنت مع ثورة سياسية، وحاجة هذه الهيئات إلى إصلاح للأطر التنظيمية والتشريعية(١٢).

٣- دراسة Dima Dabbous, (2012)، بعنوان:(**Public service broadcasting (regional synthesis and comparative analysis** ، "البث الإذاعي العام العربي: تجميع إقليمي وتحليل مقارن"، وقد **هدفت** إلى تحليل أداء ومحتوى هيئات البث العامة فى ثمانية بلدان وذلك على غرار دراسة أجريت عامي ٢٠١٠و٢٠١١ لرصد الأداء الفعلي لهيئات البث العامة فى كلاً من الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، والأراضي الفلسطينية، تونس لتقييم أداء هيئات البث لديهم، وقد **خلصت** إلى أن النموذج القائم للبث الإذاعي والتليفزيوني العام فى فترة انتهاء الدراسة هو النموذج الحكومي التقليدي، حيث أن البرمجة على قنواتها تفتقر إلى الفكر والرؤية ولا تتوافق مع المعايير الدولية للخدمة العامة(١٣).

(ب): دراسات تناولت تقييم اليونسكو لمدى تطور قطاع الإعلام بدول جنوب المتوسط

١- دراسة نيكول ستريملو، إيجنيو غالياردونيه، مونرو برايس (٢٠١٨) بعنوان **"الاتجاهات العالمية على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام"**، وقد **هدفت** إلى تناول أربع جوانب من الجوانب الرئيسية لحرية الإعلام والصحافة وهى الحرية والتعددية واستقلال وسائل الإعلام وسلامة الإعلاميين والصحفيين، كما والت اهتمام بالغ بالمساواة بين الجنسين، وهدفت أيضاً إلى الاعتراف بأهمية كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، كما وفرت أدوات لرصد الوضع على الصعيد العالمي من حيث الانتفاع بالمعلومات واحترام حرية التعبير بوصفها احدى الحريات الأساسية، وغطت هذه الدراسة الفترة الممتدة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧ واستندت إلى دراسات وبيانات عديدة تظهر التغييرات على الصعيد العالمي ومن ضمنها منطقة جنوب المتوسط، و**خلصت** إلى أن هناك تغييرات عميقة حدثت فى مجال حرية الصحافة والإعلام والتي أحرزت تقدماً فى عدة وجوه لكنها سجلت تراجعاً فى البعض منها، كما أن تعددية وسائل الإعلام سجلت السنوات الخمس التي تغطيها الدراسة زيادة حادة فى كم مصادر المعلومات، وبالنظر إلى استقلال وسائل الإعلام لوحظ تراجع كبير فى المعايير المهنية وذلك بفعل تأثير القوى الاقتصادية من جهة وعدم اعتراف الجهات الفاعلة السياسية بالاستقلال من جهة أخرى(١٤).

٢- دراسة فريق من الباحثين الأردنيين الدوليين (٢٠١٥) بعنوان **"تقييم تنمية الإعلام في الأردن"**، وقد **هدفت** الدراسة إلى تقييم شامل لقطاع الإعلام الأردني ورصد نقاط

الضعف ومحاولة الحد منها، ويذكر أن الأردن هي خامس دولة في الشرق الأوسط يتم تطبيق مؤشرات تنمية الإعلام عليها، وتم رسم خريطة تطور شاملة لكل جوانب القصور في القطاع الإعلامي، **خلصت** الدراسة إلى أن هناك حاجة لمراجعة شاملة للقوانين التي تحد من حرية التعبير فى الإعلام بهدف تعديل هذه القوانين بحيث تتماشى مع المعايير الدولية، ويمكن أن يبذل قطاع الإعلام بشكل عام جهوداً تضمن أن يخدم القطاع كل سكان الأردن أي أن يعطيهم صوتاً للتعبير عن وجهات نظرهم، وضرورة تطبيق المعايير المهنية الدولية، ويحتاج التليفزيون الأردني والإذاعة إلى التحول لخدمة بث عمومية محمية من التدخل السياسي والتجاري(١٥).

٣- دراسة محمد حسين أبو عرقوب (٢٠١٤) بعنوان **"تقييم تطور الإعلام في فلسطين"**، وقد **هدفت** الدراسة إلى تقييم شامل لقطاع الإعلام بفلسطين ورصد نقاط الضعف ومحاولة الحد منها إلى جانب رسم خريطة شاملة للقائمين على إصلاح قطاع الإعلام بدولة فلسطين ووضع خطة شاملة للإصلاح وعلاج جوانب القصور في القطاع الإعلامي، و**خلصت** إلى ضرورة دراسة سبل اعتماد قانون حول الحق في المعلومات بحيث يتوافق هذا القانون مع المعايير الدولية الإعلامية، وتحديث البرامج الجامعية في مجال الإعلام والنظر إلى إنشاء برامج ماجستير للإعلام في الضفة الغربية، ودعوة المجتمع الدولي لاتخاذ التدابير اللازمة لضمان وصول فلسطين إلى الاتصالات الدولية التي تحتاجها من أجل تحقيق أهدافها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(١٦).

٤- دراسة طوبى مندل، ياسر عبد العزيز، رشا نبيل (٢٠١٣) بعنوان **"تقييم كلى لتطوير قطاع الإعلام في جمهورية مصر العربية"**، وقد **هدفت** الدراسة إلى تقييم البيئة العامة التي تنمو فيها وسائل الإعلام في مصر عن طريق تقييم كلى للخريطة الإعلامية وكيفية تطوير قطاع الإعلام في جمهورية مصر العربية منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى سبتمبر ٢٠١٢، وقد **خلصت** الدراسة إلى التأكيد على ارتباط الإعلام المصري عبر تاريخيه بالنخبة الحاكمة حيث ينشط الإعلام التابع للحكومة في جميع القطاعات الإعلامية المقروءة والمسموعة ووكالات الأنباء، أكد المؤشر أن مصر تفتقد إلى قنوات بث أرضى ذات ملكية خاصة، كما أبدى التقرير ملاحظته حول محدودية مشاركة الجمهور في البرامج الإذاعية والتليفزيونية، والغالبية العظمى من وسائل الإعلام تصدر نسخاً إلكترونية عبر شبكة الإنترنت(١٧).

٥- دراسة ستيف باكلى، بشير وردة، سوسن الشعاب (٢٠١٢) بعنوان **"دراسة حول تطور وسائل الإعلام والاتصال بتونس"**، وقد **هدفت** الدراسة إلى تحليل وضعية قطاع الإعلام بتونس المنجزة منذ عام ٢٠١١، كما هدفت الدراسة حسب تفويض منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) لمساعدة تونس فى عملية الانتقال الديمقراطي وذلك للإسهام في تطوير الإعلام الحر والمستقل والتعددي وذلك من خلال تحليل شامل للمشهد الإعلامي، وقد **خلصت** إلى انه ينبغي أن تكفل الحكومة حرية التعبير عن الرأي لجميع المواطنين، وضمان استقلالية المهنية التعديلية للاتصال السمعي والبصرى، كما ينبغي تشجيع وسائل الإعلام والاتصال أن تعكس التنوع العرقي والثقافي والسياسي والاستماع لوسائل الإعلام السمعية والبصرية وضمان تنمية وسائل الإعلام ودعمها، وينبغي أن تتمتع الوكالة التونسية للإنترنت بالاستقلالية ضماناً لعدم تدخل الحكومة في عملها وتفعيل الإجراءات التي تهدف لمقاومة ملكية المؤسسات الإعلامية، والالتزام بالحيادية والنزاهة والإنصاف في تناول الموضوعات المقدمة[١٨].

(ج): دراسات تناولت دور الاتحاد الأوروبي فى تنمية وتطوير المؤسسات الإذاعية بدول جنوب المتوسط، ومجتمع تطوير الإعلام النشط فى المنطقة، والتحديات التي تواجهه فى تنفيذ مشروعات إصلاح قطاع الإعلام.

١- دراسة (Dima Dabbous, 2018) بعنوان **(Reforming the broadcasting sector in the southern Mediterranean: critical overview)**، "إصلاح قطاع البث فى جنوب البحر المتوسط: نظرة نقدية"، وقد **هدفت** إلى تغطية الإصلاحات القانونية فى كل من الدول العربية فى منطقة جنوب المتوسط، ولكن التركيز كان على خمس بلدان من اصل الثمانية المدرجة فى الدراسة وهم (مصر، ليبيا، الجزائر، المغرب، وتونس)، وقد **خلصت** إلى انه ظل الإصلاح القانوني فى قطاع البث الحكومي عند الحد الأدنى فى السنوات القليلة الماضية، وبالنسبة لتونس ومصر وليبيا فخضعوا إلى تغيير فى النظام بين عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ وبعد فترة وجيزة توالت التغييرات الدستورية، فى المقابل لم يشهد المغرب والجزائر تغييراً ثورياً لكنهما سعوا إلى نزع فتيل التوتر العام بإدخال تعديلات دستورية والعديد من الإصلاحات القانونية على قطاع الإعلام، وعلى النقيض من ذلك لم يحدث تغييرات دستورية فى لبنان وفلسطين والأردن[١٩].

٢- دراسة (EU Experts, 2018) بعنوان(**Med Media: Towards Media Sector Reform In the Southern Mediterranean Region**)،" نحو إصلاح قطاع الإعلام فى منطقة جنوب المتوسط"، وقد **هدفت** إلى تغطية جميع أنشطة مشروع (ميدان-Med Media) طوال الخمس سنوات فترة تنفيذ المشروع مع أخذ آراء الخبراء القائمين على المشروع فى عين الاعتبار، و**خلصت** إلى وجود ثمة تقدم وإصلاح له اثر ولكن نجاح المشروع بصورة عامة كان مجزأ بسبب أن هيئات البث الوطنية لا تزال تعتمد على تمويل الدولة والمنح الحكومية إلى جانب الإدارة السياسية للمؤسسات الإعلامية الرسمية والحكومية، كما أن وسائل الإعلام الوطنية لا تزال المصدر الأساسي للأخبار والمعلومات على المستوى الوطني في العديد من البلدان(٢٠).

٣- دراسة (Aida EL Kaisy, 2018) بعنوان(**White Paper on Media Development in the Southern Mediterranean Region**)، "الورقة البيضاء فى تنمية وتطوير إعلام منطقة جنوب المتوسط"، وقد **هدفت** إلى إبراز التحديات التي تواجهها أوساط تطوير الإعلام الناشطة في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط عند تنفيذ المشاريع التي تمولها الجهات المانحة، وتقديم العناصر الأساسية التّي تكوّن المشهد الإعلامي في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك الهياكل والمالكين، الإذاعات والقنوات التليفزيونية الوطنية، المنصات الرقمية، وتقديم بعض المعلومات الأساسيّة عن مجتمع المانحين الناشط في المنطقة وعن طريقة تقسيم التمويلات، وتقديم الأولويات الرئيسية للعاملين على تطوير وسائل الإعلام في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسّط، والتعريف بالمشاريع الحاليّة المموّلة من قبل مجموعة من المانحين في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، والوقوف على العمليّات المصاحبة لمشاريع تطوير وسائل الإعلام المموّلة من قبل مجموعة من المانحين في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، وتقديم توصيات أصحاب القرار وواضعي السياسات الإعلاميّة، و**خلصت** إلى التأكيد على أن ضعف الاتصال والتنسيق بين المجتمعات المانحة والجهات المنفذة يؤثر على النتيجة النهائية للمشاريع التي تنفذ في المنطقة(٢١).

نتائج الدراسة

فيما يلي عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة بما يقابل الإجابة على التساؤلات التي تسعى للإجابة عليها بموجب ذلك تندرج النتائج تحت النقاط الآتية:

أولاً: واقع مؤسسات الإذاعة والتليفزيون بدول جنوب المتوسط بعد٢٠١١

ثانياً: دور اليونسكو في تنمية وتطوير المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بدول جنوب المتوسط بعد٢٠١١

ثالثاً: دور الاتحاد الأوروبي في تنمية وتطوير المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بدول جنوب المتوسط بعد ٢٠١١

رابعاً: مدى فاعلية برامج اليونسكو والاتحاد الأوروبي فى تنمية وتطوير المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بدول جنوب المتوسط

أولاً: واقع مؤسسات الإذاعة والتليفزيون بدول جنوب المتوسط بعد ٢٠١١

يمكن القول بأن دول جنوب المتوسط قد استجابت لقيم الإعلام والاتصال المتمثلة فى الإذاعة والتليفزيون كوسائل اتصال جماهيري بشكل متأخر، كما يوجد الكثير من نقاط التشابه بين تاريخ ونشأة القطاع الإذاعي والتليفزيوني فى دول جنوب المتوسط فالبث الإذاعي جاء به المستعمر وكان يوظفه كوسيلة من وسائل الهيمنة الاستعمارية، لكن بعد الاستقلال قامت الدول الاستعمارية خاصة الفرنسيون والبريطانيون بتسليم محطات الإذاعة والتليفزيون للدول الجديدة، وكانت منطقة جنوب المتوسط كغيرها ترى أن وظيفة الإعلام تتمثل فى خدمة بناء الوطن.

- تعد المنظومة الإعلامية السائدة فى معظم دول منطقة جنوب المتوسط هي المنظومة الإعلامية الحكومية، حيث تفسر بعض الحكومات سيطرتها على الأنظمة الإعلامية لقيامها بدور مهم فى تحديث الاقتصاد وخدمة التربية والتعليم والتغيير الاجتماعي، وذلك للاعتقاد بأن الإعلام الخاص لن يخدم المصالح العليا للدولة لأنه سيسعى وراء تحقيق الأرباح المالية[٢٢] ، وعلى الجانب الأخر تبرير بعض الحكومات فى دول جنوب المتوسط سيطرتها على قطاع الإعلام المرئي والمسموع (الإذاعة والتليفزيون) هو الحفاظ على الأمن القومي فى ظل المخاوف الأمنية والاضطرابات السياسية المستمرة التي تشهدها بعض البلدان، لذلك توضع رقابة على القنوات الخاصة والرسمية، كما نجد أن معظم قطاعات الإذاعة والتليفزيون بدول جنوب المتوسط مازالت مملوكة للدولة على الرغم من بعض الإصلاحات التي حدثت بعد ثورات الربيع العربي ٢٠١١، إلا أن هذا القطاع لا يزال بعيداً عن الاستقلالية[٢٣].
- كان لانتفاضات الربيع العربي دوراً هاماً فى وضع الإصلاحات الإعلامية على قائمة جداول أعمال الحكومات بمنطقة جنوب المتوسط، استجابة للمطالب المتعلقة بحرية

التعبير ورفع سيطرة الحكومات عن قطاع الإعلام واتخاذ خطوات جادة لتكريس مفهوم الخدمة العامة للمؤسسات الإذاعية والتليفزيونية، وتشجيع نمو وسائل الإعلام الخاصة وتطوير مؤسسات نماذج البث العام لكى تستجيب لاحتياجات ومتطلبات الجمهور وتمثيلهم بطريقة أكثر فاعلية، وكانت الحكومات بطيئة فى وضع الإطار القانوني اللازم لتحقيق هذا الهدف، لذلك فإن معظم الهيئات التنظيمية التي أنشئت بعد ثورات الربيع العربي كانت استجابة لمطالبة الشارع العربي بمزيد من الشفافية والمصداقية والحيادية والجودة فى المضامين الإعلامية المقدمة، إلى جانب وجود أصوات كانت تدين بالحالة السيئة التي يعانى منها الإعلام المرئي والمسموع الرسمي أثناء احتجاجات الربيع العربي، نتيجة لذلك شهدت بعض بلدان منطقة جنوب المتوسط تعديلات تشريعية فى الأطر التنظيمية لحرية الإعلام واستقلاليته مثل الأردن ومصر وتونس والجزائر والمغرب، وقد أنشئت بموجب هذه الأطر التشريعية هيئات تنظيمية جديدة فى بعض البلدان العربية، معظمها تعرف نفسها بأنها هيئات مستقلة[٢٤].

- تأثرت المنظومة الإعلامية بدول جنوب المتوسط بالبيئة المحيطة بها بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تفاعلت معها كما أثرت فيها فى الوقت نفسه، وتنعكس الظروف المحيطة على هذه المنظومة لأنها تستمد محتواها منها، فعلى سبيل المثال أثرت البيئة الاقتصادية لمنطقة جنوب المتوسط على استقلال المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية، ويظهر ذلك في ضعف أسواق الإعلان وعدم استقرارها كما تضطر وسائل الإعلام الخاصة إلى الاعتماد على الجهات المانحة الخاصة وتمويل الأحزاب السياسية للحصول على الدعم المالي، ويتوقف عمل المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية الرسمية على التمويل الحكومي[٢٥].

- كما ساهمت الموجة الجديدة من التحولات التي شهدتها المنطقة بعد عام ٢٠١١ فى تغيير وجه الإعلام بشكل عام والإعلام الرسمي بشكل خاص، ويظهر ذلك فى تزايد عدد القنوات الفضائية نحو ثلاث أضعاف من (٥٠٠) قناة فى عام٢٠١٠ إلى نحو (١٤٠٠) عام ٢٠١٤ مقابل تراجع أعداد القنوات الرسمية مقارنة بإجمالي قنوات البث التليفزيوني حيث أصبحت لا تتجاوز١٠% من مجموع القنوات العربية، ووفقاً لتقرير اتحاد الإذاعات العربية عام ٢٠١٥ بوجود (١٣٣) قناة عامة حكومية عربية مقابل (١٠٩٧) قناة خاصة ودولية، وأكثر القنوات الرسمية انتشارا حسب التخصص هي قنوات المنوعات الشاملة وعددها نحو (٥٦) قناة، ثم القنوات الرياضية وعددها (٣٣) قناة، والقنوات التعليمية والقنوات الإخبارية والدينية[٢٦]، كما وصلت عدد القنوات

الفضائية الخاصة الممثلة للقطاع الخاص فى عام ٢٠١٦ بنسبة (٨٦%) من الاستحواذ على المشهد الإعلامي مقابل القطاع العام وفقاً لتقرير اتحاد الإذاعات العربية ٢٠١٦[٢٧].

- إلى جانب اتجاه معظم مشاهدين بلدان جنوب المتوسط إلى الإذاعات الخاصة والإقليمية أكثر من القنوات العامة، وذلك نتيجة لالتزام هيئات البث الإذاعي والتليفزيوني الرسمية بالخط الحكومي بدلاً من تحدى النسخة الرسمية التقليدية للأحداث، كما أن هناك شكلان من المحتوى السائد فى العالم العربي وهما الدراما والموسيقى والبرامج الحوارية السياسية والاجتماعية، كما تعتمد بعض المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية على البرامج المستوردة من الغرب وإعادة إصدارها وبثها بدلاً من ابتكار أفكار وإنتاج برامج ذات صلة بالمجتمع العربي[٢٨]، كما يمثل الإنتاج السمعي البصرى العربي نسبة لا تتعدى (١%) من مجمل الإنتاج العالمي، وهو ما يعنى أن العرب شعب مستهلك للإعلام وغير منتج له، إلى جانب أن (٢١٠) قناة من أصل (١٣٢٠) قناة عربية هي قنوات تسهم فى تهميش الفكر والترويج للسحر والشعوذة وتفسير الأحلام[٢٩].
- لم تستثمر القنوات الرسمية الوطنية تراجع مكانة بعض القنوات الإخبارية العربية بعد ثورات الربيع العربي فى كسب ثقة المشاهدين العرب بل فى بعض الدول ازدادت أزمة هذه القنوات، فقد ظهرت قبل الثورات العربية ظاهرتان إعلاميتان فى الدول العربية وهما بروز القنوات الإخبارية العربية التي مثلتها فى البداية (قناة الجزيرة القطرية) ثم ما تبعها من قنوات أخرى شكلت نمطاً جديداً من التعددية الذى عكس التباينات والأجندات السياسية والإقليمية، ثم ظهرت ظاهرة الإعلام الرقمي الذى تنامى بشكل سريع وأصبح منافساً قوياً للمشهد التليفزيوني ومصدراً أساسياً للأخبار والمعلومات، فقد أسهمت الظاهرتان فى تغيير مفهوم الأخبار فى العالم العربي بعد أن كان النمط السائد فى القنوات التليفزيونية الإخبارية العربية فى الأغلب ينتمى إلى نمط الملكية الرسمية.
- فى ظل الأحداث السياسية بدول جنوب المتوسط بعد ثورات الربيع العربي ازداد بروز الفجوة الإعلامية فى أداء الإعلام الرسمي (إذاعة وتليفزيون) وازدياد الأصوات المطالبة بالحق فى الوصول للمعلومات حول ما يحدث حولهم، كما يشكل الشباب فى العالم العربي ثلثي الكتلة السكانية وهم الأكثر استهلاكاً وإنتاجاً لوسائل الإعلام الرقمي، وبالتالي أصبحت المنصات الإعلامية وصحافة المواطن تشكل إعلاما بديلاً

يسهم بقوة فى تكوين الرأي العام، ومع استمرار أوضاع الإعلام الرسمي التقليدي والمؤسسات الإذاعية والتليفزيونية على أحوالها فأن فرص ازدياد قوة الإعلام البديل التي تشكله المنصات والشبكات الإعلامية الجديدة أصبحت أكثر حضوراً[٣٠].

ثانياً : دور اليونسكو في تنمية وتطوير المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بدول جنوب المتوسط بعد٢٠١١

كان لليونسكو دور هام عام ٢٠٠٥ فى ترسيخ معايير بث الخدمة العامة حيث وصفت مؤسسات بث الخدمة العامة بأنها أداة لضمان التعددية والاندماج الاجتماعي وتقوية المجتمع المدني، ووسيلة لتزويد المجتمع بالمعلومات الأساسية التي تمكن الأفراد من اتخاذ قرارات حول واقعهم ومستقبلهم، ومن هنا وجدت اليونسكو منطقة جنوب المتوسط تربة خصبة بعد انتفاضات وثورات الربيع العربي ٢٠١١ لتفعيل البرنامج الدولي لتنمية الاتصال (IPDC)، من خلال العمل على تقييم تطور وسائل الإعلام بشكل عام والمؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بشكل خاص تزامناً مع مرحلة التحول الديمقراطي التي شهدتها معظم بلدان المنطقة، وقد اعتمدت مجموعة من المؤشرات الهدف الأساسي منها هو وضع تقييم شامل لمختلف مواطن الضعف ونقاط القوى التي يشتمل عليها إطار تنمية وسائل الإعلام لمحاولة تحسين الوضع دون مقارنة تصنيف دولة بدولة أخرى، ولكن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها عملية التقييم هي نقل الدروس المستخلصة من عملية التقييم للاستفادة منها مستقبلاً فى النهوض بعمليات التقييم اللاحقة وتحسين عملية التطبيق، إلى جانب مساعدة القائمين على القطاع الإعلامي والباحثين على اختيار نهج أفضل تراعى به الظروف المحلية الخاصة بكل دولة.

أثناء إعداد التقرير الخاص بالمؤشرات أظهرت بعض الدول رغبتها فى تطبيق هذه المؤشرات، وقد بادرت بالفعل بتطبيقها على قطاع الإعلام بها، فقد أكدت تجربة عمليات التقييم على أهمية الإطار الذى تضعه المؤشرات وقوة الأداة، كما أثرت التقارير التي خرجت بعد عمليات التقييم إلى جانب التوصيات الواردة فيها تأثيراً مباشر على تنمية وسائل الإعلام فى بعض البلدان، كما حثت عملية التقييم على التوعية بالمعايير الدولية المعتمدة والمبادئ وضرورة العمل بها، وأظهرت العمليات التجريبية أن الباحثين فى مجال الإعلام وبعض الدول ليست على علم بالمعايير الدولية التي تحكم طبيعة عمل قطاعات الإعلام المختلفة سواء مرئي ومسموع أو مكتوب، وأن بعض الدول لا يوجد بها هيئات عامة للبث الإذاعي أو لا تملك الهيئة العامة للبث مجلساً إدارياً، كما سعت المؤشرات إلى إيضاح المعايير الدولية لتنمية قطاع الإعلام، إلى جانب تشجيع التداول

الحر للمعلومات من دون أي عائق أمام حرية التعبير، وتعزيز قدرات الاتصال فى البلدان النامية بهدف زيادة مشاركتها فى عملية الاتصال[٣١].

الفئات التي تشتمل عليها المؤشرات

تتمحور هذه المؤشرات حول خمس فئات رئيسية لتنمية وسائل الإعلام وهى:

أ- الفئة الأولى: أنظمة لتنظيم حرية التعبير وتعددية وسائل الإعلام وتنوعها

توفر هذه الفئة إطار قانوني وتنظيمي خاص بالسياسات لكى يحمى حرية التعبير والمعلومات ويروج لها، ويستند إلى المعايير الدولية لأفضل الممارسات التي تمت تنميتها بالتعاون مع المجتمع الدولي، وتقيم هذه الفئة الإطار القانوني الخاص بالسياسات، أنظمة البث الإذاعي، قوانين التشهير، وقيود قانونية أخرى مفروضة على الصحافيين، الرقابة.

ب- الفئة الثانية: تعددية وتنوع مصادر وسائل الإعلام، مساحة اقتصادية متزنة وشفافية الملكية على الدول أن تضمن تعددية الملكية والمضمون وشفافيتها فى جميع وسائل الإعلام الخاصة والعامة والمجتمعية، وتقيم هذه الفئة تركيز وسائل الإعلام، مزيج متنوع من وسائل الإعلام العامة والخاصة والمجتمعية، الترخيص، الأنظمة الضريبية، والإعلانات[٣٢].

ت- الفئة الثالثة: وسائل الإعلام كمنصة للخطاب الديمقراطي

بحيث تعكس وسائل الإعلام تنوع الآراء والمصالح فى المجتمع وتمثيله بجميع عناصره، بما فى ذلك آراء المجموعات المهمشة ووجهات نظرهم، وتوافر مستوى عال من الدراية الإعلامية الخاصة بالمعلومات، وتقييم هذه الفئة مدى تمثيل وسائل الإعلام لتنوع المجتمع، نموذج خدمة البث العام، تنظيم وسائل الإعلام الذاتي، متطلبات العدالة وعدم الانحياز، مستوى ثقة الجمهور فى وسائل الإعلام، سلامة الإعلاميين والصحفيين.

ث- الفئة الرابعة: بناء القدرات المهنية ودعم المؤسسات التي تعزز حرية التعبير والتعددية والتنوع

يمكن للإعلاميين الحصول على التدريب والتنمية المهنية على المستويين الأكاديمي والمهني وفى كافة مراحل حياتهم، أما قطاع الإعلام فهو خاضع لرقابة الجمعيات المهنية ومنظمات المجتمع المدني ويحصل على دعمها أيضا، وتقيم هذه الفئة توفير التدريب المهني للإعلام ومقررات أكاديمية، وجود نقابات ومنظمات مهنية ومنظمات مجتمع مدنى.

ج- الفئة الخامسة: قدرة البنية التحتية كافية لدعم استقلالية وسائل الإعلام وتعدديتها

يتميز قطاع الإعلام بقدرات عالية للوصول إلى الجمهور والتفاعل معهم بما فى ذلك المجموعات المهمش، من خلال استخدام التكنولوجيا فى جمع الأخبار والمعلومات المناسبة للسياق المحلى وتوزيعها، وتقيم هذه الفئة توفر الموارد التقنية واستخدام وسائل الإعلام لها، الصحافة والبث الإذاعي والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٣٣].

تقييم اليونسكو للمؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بدول جنوب المتوسط (٢٠١١-٢٠١٥)

شملت سلسة مؤشرات اليونسكو لتقييم تطوير الإعلام دول عديدة فى جميع أنحاء العالم وكان لمنطقة جنوب المتوسط نصيب من هذا التقييم، حيث تم تطبيق هذه المؤشرات على معظم دول جنوب المتوسط المعنية بالدراسة خاصاً الدول التي شهدت مراحل التحول الديمقراطي بعد انتفاضات الربيع العربي فى الفترة من (٢٠١٢_٢٠١٥)، وكان الهدف من هذا التقييم وضع خطة إصلاحية شاملة لعلاج القصور الشديد فى قطاع الإعلام بشكل عام والقطاع الإذاعي والتليفزيوني بشكل خاص، وذلك لما كان لقطاع الإعلام من دور هام فى تحريك تلك الانتفاضات وصولاً للتحول الديمقراطي الأمن فى بعض دول جنوب المتوسط وقد جاءت نتيجة تقييم المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بدول جنوب المتوسط بعد انتفاضات الربيع العربي **كالآتي:**

المؤشر الأول : أنظمة لتنظيم حرية التعبير وتعددية وسائل الإعلام وتنوعها

أولاً: <u>الإطار القانوني لحرية التعبير والممارسة فى منطقة جنوب المتوسط</u>

- ساهمت جهود منظمات دولية مثل اليونسكو التي دعت إلى الالتزام بالنظام الإعلامي العالمي الجديد، وضرورة تهيئة البيئة المحيطة له والالتزام بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وحرية التعبير، كما كان لانتفاضات الربيع العربي دوراً هاماً فى إصلاح الأطر القانونية الخاصة بحرية التعبير والأطر التنظيمية لهيئات البث العام، وبالفعل تم اتخاذ خطوات من قبل معظم دول جنوب المتوسط لتكريس هذه المفاهيم فى دساتيرها الوطنية، واحتوائها على قوانين وفصول خاصة بحرية التعبير وأطر تنظيمية لهيئات البث العام تسمح بازدهار البيئات الإعلامية الديمقراطية[٣٤] ، فعلى سبيل المثال إعلان دستور ليبيا عام٢٠١١، ودستور المغرب عام٢٠١١، والإصلاحات القانونية للجزائر عام٢٠١١، والدستور السوري عام ٢٠١٢، والدستور المصري عام٢٠١٤، وتتضمن كل هذه الدساتير قوانين ومواد تضمن وتكفل حرية التعبير ورغم التقدم الإيجابي فى

هذا المجال فيما يتعلق بالضمانات القانونية للحصول على المعلومات وممارسة حرية التعبير، إلا أن حرية التعبير بقيت محدودة وذلك بسبب القيود القانونية الأخرى[٣٥].

ثانياً : الهيئات التنظيمية والممارسة في منطقة جنوب المتوسط**:**

- بالنظر لمنطقة جنوب المتوسط فنجدها تتسم بالسيطرة الحكومية اللصيقة على قطاع البث الإذاعي والتليفزيوني، رغم بداية ظهور ملامح التشريعات فى الدساتير الوطنية بعد انتفاضات الربيع العربي لإنشاء هيئات مستقلة للبث الإذاعي والتليفزيوني، ولكن لم تتمكن دول جنوب المتوسط من تأسيس نظام مستقل تماماً، باستثناء تونس والتي تعتبر من أكثر الدول التي سارت اتجاه استقلالية التنظيم.
- ويعد النموذج الأكثر انتشاراً فى منطقة جنوب المتوسط هو وجود هيئات تنظيمية للقطاع الإذاعي والتليفزيوني خاصاً بعد انتفاضات الربيع العربي ٢٠١١، فنجد أن لبنان أنشئ المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع عام ١٩٩٤، والأردن أنشئ هيئة الإعلام المرئي والمسموع عام ٢٠٠٢، وفى المغرب الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصرى التي أنشئت أيضا عام ٢٠٠٢، وتونس أنشئ الهيئة المستقلة للاتصال السمعي والبصرى عام ٢٠١٣، كما أصدر الجزائر قانوناً عام ٢٠١٤ والذى نص على إنشاء هيئة تنظيمية جديدة للقطاع السمعي البصرى، ونفس الحال فى مصر فقد صدر الدستور المصري عام ٢٠١٤ وأشتمل على المادة (٢١١) والتي تنص على إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام كهيئة مستقلة وتختص بتنظيم الإعلام.
- أما بالنسبة لليبيا فقد صدر المرسوم رقم (٤٤) لعام ٢٠١٢ بإنشاء المجلس الأعلى للإعلام ولكن الوضع فى ليبيا غير مستقر، وفلسطين فقد جاء المرسوم الرئاسي رقم (٢) لسنة ٢٠١٠ والذى نص على إنشاء هيئة عامة باسم الهيئة العامة للإذاعة والتليفزيون الفلسطينية المستقلة، والتي لم تنفذ حتى ٢٠١٥ عام إجراء دراسة اليونسكو لتقييم تطور الإعلام الفلسطيني لذلك فأن تنظيم البث المرئي والمسموع قامت عليه الحكومة متمثلة فى وزارة الإعلام، كما تشابه الوضع فى سوريا حيث تعد وزارة الإعلام هي المسؤولة عن تنظيم وسائل الإعلام الإذاعية والتليفزيونية، وفى إسرائيل وافق الكنيست الإسرائيلي فى عام ٢٠١٤ على استبدال البث المحلى غير المستقر المتمثل فى هيئة الإذاعة الإسرائيلية التي تأسست عام ١٩٩٠ بهيئة أخرى تتمتع بقدر أكبر من الاستقلالية الحكومية.

- ولكن فى معظم هذه الدول تقع هذه الهيئات تحت سيطرة الحكومة أو الجهات الرسمية كوزارة الإعلام مما يفقدها استقلاليتها على الرغم من تعريف نفسها بأنها هيئات مستقلة، ولكن عملياً بقيت هذه الاستقلالية شكلية سواء فى نماذج التمويل أو تعيين القيادات أو فى طبيعة تنفيذ الأدوار والمهام، باستثناء الهيئة العليا للاتصال السمعي البصرى فى تونس والتي تعد الأكثر شفافية من حيث تركيبة أعضاء مجلسها الأعلى وعملية ترشيحهم، أما باقي الدول فأن تركيبة المجالس العليا لها تتراوح بين السيطرة الجزئية أو السيطرة المطلقة للدولة(٣٦).

المؤشر الثاني: تعددية وسائل الإعلام وتنوعها ومساواة اقتصادية وشفافية الملكية

التعددية والتنوع والممارسة فى منطقة جنوب المتوسط

- وبالنظر لمنطقة جنوب المتوسط وتعددية وسائل الإعلام الإذاعية والتليفزيونية فنجد أن تنوع وسائل الإعلام مسألة ثانوية، على الرغم من الإصلاحات القانونية التي قامت بها بعض الدول للترويج لفكرة الديمقراطية فى وسائل الإعلام إلا أن التعددية الإعلامية لاتزال فى مهدها، كما تقوم بعض الدول بوضع تشريعات تقوم بعكس هذا تماماً وهدفها إحباط تنوع الملكية، إلى جانب أن الإعلام المجتمعي يعانى من غياب الدعم فى بعض الدول، كما توجد نسبة من دول المنطقة مثل المغرب والأردن والجزائر سمحت مؤخراً بالترخيص للمؤسسات الإذاعية والتليفزيونية الخاصة، وتنحصر تراخيص البث التليفزيوني فى بعض الدول على البث الفضائي فقط وليس البث التليفزيوني الأرضي مثل مصر والجزائر والمغرب، رغم هذا فأن البث الفضائي يعتبر سوق قوى جداً خاصة فى مصر.

- كما تفتقر بعض الدول للقوانين التي تساعد على دعم تنوع المحتوى الإعلامي، ويظهر ذلك فى سيطرة الأخبار الرسمية الخاصة بالدول على معظم القنوات، ولا يوجد دور فعال للهيئات التنظيمية لعلاج هذا الخلل، فبدلاً من أن تعمل المؤسسات الإعلامية الخاصة بالتقليل من هذا الخلل والترويج للتنوع وتميز محتواها عن المؤسسات العامة، نجد أن القيود المفروضة عليها فى بعض الدول تحد من التنوع والتميز، فعلى سبيل المثال أن محطات الإذاعة (إف.إم) فى المغرب ممنوعة من تقديم الأخبار، وفى الأردن تلتزم المؤسسات الإذاعية والتليفزيون بالحصول على رخصة إضافية لإذاعة الأخبار، علماً بأن تكلفة رخصة بث الأخبار تكلفتها أعلى بكثير من رخص الإعلام الأخرى(٣٧).

- كما أثرت البيئة الاقتصادية لمنطقة جنوب المتوسط على استقلالية المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية وذلك من خلال اعتماد القنوات الخاصة على الدعم المالي من قبل الجهات المانحة الخاصة والأحزاب السياسية التي تملكها، والقنوات الرسمية تعتمد على التمويل الحكومي، ويستمد هذا التمويل من مجموعة مصادر كالمنح الحكومية والإعلانات والضرائب ورسوم الترخيص فى معظم البلدان فى منطقة جنوب المتوسط[٣٨].

المؤشر الثالث: الإعلام كمنبر للخطاب الديمقراطي

الإعلام الديمقراطي والممارسة فى المنطقة

- بالنظر لمنطقة جنوب المتوسط وعلى الرغم من أن القانون ينص على أحكام تتعلق بطبيعة مهام المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية الرسمية بدول جنوب المتوسط التي يتم تمويلها من القطاع العام، والتي تعرف بأنها مؤسسات عمومية تقدم خدمة عامة، فأن هناك نقصاً ملحوظاً فى الخدمات العمومية الواضحة التي تتكيف مع احتياجات البلد ومواطنيها، فعلى سبيل المثال فى الجزائر لا يوجد تميز واضح بين دور هيئة البث الإذاعي والتليفزيوني الرسمية وهيئات البث الخاصة، مما أدى إلى ندرة المحتوى المقدم لخدمة عامة ككل.

- إلى جانب إهمال تطبيق معايير ومبادئ الخدمة العامة الأساسية مثل الوحدة الوطنية والهوية الثقافية واحترام الدين وتمثيل الأقليات، كما تعانى بعض الأقليات من التهميش فى وصول الخدمة لهم وعدم تخصيص حصص للفئات المهمشة فى المحليات، وكذلك ضعف تمثيل المرأة فى وسائل الإعلام، كما فقدت بعض مؤسسات البث العامة ثقة جمهورها كمصدر أساسي للأخبار واعتماد جمهور بعض الدول على القنوات الأجنبية[٣٩].

المؤشر الرابع : بناء القدرات المهنية ودعم المؤسسات التي تعزز حرية التعبير والتعددية والتنوع

بناء القدرات المهنية ودعم المؤسسات والممارسة فى منطقة جنوب المتوسط

- على الرغم من وجود كليات وبرامج دراسات عليا لعلوم الإعلام والاتصال فى بعض دول جنوب المتوسط، إلا أنها بحاجة لتعديل بعض المناهج القديمة وافتقار بعضها إلى المصادر والمواد التعليمة التكنولوجية الحديثة، وهناك تفاوت فى جودة المحتوى التعليمي والبنية الهيكلية والتجهيزية لها، والتي تجعلها بحاجة إلى دعم ومساندة من

منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، إلى جانب افتقار بعض الدول لوجود نقابات للإعلاميين والتي من شأنها حماية حقوق الخريجين والإعلاميين العاملين المنتسبين لها.

- كما تعانى بعض بلدان جنوب المتوسط من تدنى مستوى بعض المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية وقلة المهنية لدى الإعلاميين العاملين بها، وذلك نتيجة انتماء بعض الإعلاميين والصحفيين لمؤسسات تملكها أحزاب سياسية، والتي تتدخل فى تشكيل السياسة التحريرية من خلال الولاءات السياسية، إلى جانب أن التعيين فى بعض المؤسسات يتم على أساس المحاباة بدلاً من الاختيار على أساس الجدارة، وغالباً ما تملأ المناصب العليا من قبل أشخاص ذوى خبرة قليلة ولكن لهم صله بالمؤسسات، مما ينعكس فى كثير من الأحيان على المحتوى الذى يخرج عن مبادئ الحياد والشفافية والإنصاف، إلى جانب أن المعايير الغير مهنية تتفاقم بسبب التفاوت فى الأجور للإعلاميين وقلة وتباعد فرص التدريب المهني، كما يعانى بعض الإعلاميين من العمل تحت الرقابة مما يعوقه فى طرح أفكاره، فعلى سبيل الذكر تعتبر المغرب هي الدولة الوحيدة التي خصصت ميزانية محدودة لتدريب الإعلاميين والصحفيين العاملين فى هيئة البث الإذاعي والتليفزيوني بها[٤٠].

المؤشر الخامس: قدرة البنية التحتية كافية لدعم استقلالية وتعددية الإعلام

- تعانى بعض دول جنوب المتوسط من ضعف البنية التحتية لمؤسسات الإذاعة والتليفزيون وحاجتها لإعادة الهيكلة، وذلك بسبب ضعف التمويل الحكومي والذى يستمد من مجموعة مصادر كالمنح الحكومية والإعلانات والضرائب ورسوم الترخيص فى معظم البلدان فى منطقة جنوب المتوسط، والتي تحتاج لتغطيه تكاليفها إلى جانب إدخال التقنيات الحديثة والتدريب وتطوير البرامج من أجل التنافس مع وسائل الإعلام الخاصة والقنوات الفضائية، إلى جانب أن الميزانيات التي تخصص سنوياً للمؤسسات الإذاعية والتليفزيونية لا تمكنهم من وضع استراتيجيات طويلة الأجل، فعلى سبيل المثال فى مصر تستهلك إلى حد كبير الميزانية السنوية لاتحاد الإذاعة والتليفزيون المصري، والتي تحددها الحكومة ويتم الموافقة عليها بموجب قرار رئاسي، من خلال قائمة الأجور الضخمة ونفقات التشغيل، مما يترك القليل لإنتاج وتطوير الجودة البرامجية، وكذلك الوضع مماثل فى وسوريا وإسرائيل الأردن وفلسطين.

- وعلى الرغم من تمتع بعض البلدان ببنية تحتية قوية وتطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وانتشار واسع للإنترنت، تعانى دول أخرى من ارتفاع تكلفة استخدام الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة ومحدودية التغطية لجميع المناطق داخل البلدان، مثل فلسطين بسبب الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة الذى يعيق الوصول إلى خدمة البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية، كما هو الحال فى ليبيا بسبب الصراعات السياسية والجزائر والمغرب وسوريا أيضا، مما قد يحرم بعض الدول من التحول من (البث التناظري-Analog) إلى (البث الرقمي-Digital)، حيث حدد الاتحاد الدولي للاتصالات عام ٢٠١٥ كموعد نهائي لإيقاف العمل بالبث التناظري لبعض الدول، وتمديد هذا الموعد لباقي دول العالم من الدول الأفريقية والعربية[٤١].
- كما ساهمت انتفاضات الربيع العربي من زيادة استهلاك الجمهور العربي لمواقع التواصل الاجتماعي من أجل الوصول للمعرفة والمعلومات بشكل أسرع حول ما يحدث حولهم، ويعتبر الفيسبوك هو أكثر مواقع التواصل الاجتماعي شعبية بين مستخدمي منطقة جنوب المتوسط بشكل عام والشباب بشكل خاص.

نتائج الجهود التي بذلتها منظمة اليونسكو من اجل تطوير قطاع الإعلام والمؤسسات الإذاعية والتليفزيونية فى منطقة جنوب المتوسط بعد انتفاضات الربيع العربي

ركزت اليونسكو جهودها فى مجال الإعلام على اربع ركائز أساسية استناداً إلى الإطار الذي وضعه "إعلان ويندهوك" عام ١٩٩١، وهى حرية وسائل الإعلام، تعدديتها، استقلاليتها وسلامة الإعلاميين والصحفيين وحماية حقوقهم الاجتماعية، كما تعطى اليونسكو مراعاة خاصة لبعدي وسائل الإعلام الرقمية والمساواة بين الجنسيين، لذلك سوف نتناول تقييم جوانب التنمية التي طالت كل ركيزة متعلقة بتنمية وتطوير المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بمنطقة جنوب المتوسط

الركيزة الأولى : عمل اليونسكو لتعزيز حرية وسائل الإعلام

بوصف منظمة اليونسكو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تتمتع بولاية محددة لتعزيز حرية التعبير، حيث تعمل المنظمة فى جميع أنحاء العالم على تهيئة بيئة قانونية وسياسية تمكينيه لحرية التعبير وحرية الإعلام والانتفاع بالمعلومات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وعلى جميع الدول الأعضاء الالتزام بهذه المعايير، ويشمل ذلك المساهمة فيما يلى:

١- تعزيز الأطر المعيارية لحرية التعبير وحرية الصحافة والإعلام والانتفاع بالمعلومات وزيادة القدرة المؤسسية: هناك هدف يتعلق بـ « وصول الجمهور إلى المعلومات والحريات الأساسية» مدرج فى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نتيجة للدعوة التي أطلقها البرنامج الدولي لتنمية الاتصال التابع لليونسكو والشراكة مع المنتدى العالمي لتطوير وسائل الإعلام.

- كما أقرت اليونسكو مفهوم "عالمية الإنترنت" فى المؤتمر العام الذى عقد فى عام ٢٠١٥، الذى تجسده أربعة مبادئ يشار إليها اختصاراً ب (ROAM) أي ينبغي أن تكون شبكة الإنترنت قائمة على مبادئ حقوق الإنسان ومفتوحة، متاحة للجميع وتتمتع بمشاركة أصحاب مصلحة متعددين.

- وقد تم تفعيل دورات تدريبية عبر الإنترنت على المعايير الدولية المتعلقة بحرية التعبير للعاملين.

٢- تعزيز الوعي بحقوق حرية التعبير وحرية الصحافة والإعلام والانتفاع بالمعلومات: حيث خصصت اليونسكو سنوياً موضوع يتم التركيز عليه لمعالجة تحدى حرية وسائل الإعلام، وكانت الموضوعات فى الفترة الممتدة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧ كالآتي :

- أصوات جديدة: حرية وسائل الإعلام تساعد على تحويل المجتمعات (٢٠١٢).

- الإفصاح عن الرأي بأمان: تامين حرية التعبير فى جميع وسائل الإعلام (٢٠١٣).

- حرية وسائل الإعلام من أجل مستقبل افضل: وضع خطة عمل التنمية لما بعد ٢٠١٥ (٢٠١٤).

- اسمحوا للصحافة أن تزدهر: نحو تحسين إعداد التقارير، المساواة بين الجنسين والسلامة فى وسائل الإعلام فى العصر الرقمي (٢٠١٥).

- الحصول على المعلومات والحريات الأساسية: هذا حقك (٢٠١٦).

- العقول النقدية للأوقات الحرجة: دور الإعلام فى تعزيز مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة (٢٠١٧) [٤٢].

الركيزة الثانية: عمل اليونسكو لتعزيز تعددية وسائل الإعلام

١- تمكين مؤسسات رئيسية وتعزيز بناء القدرات: جرى تدريب هيئات بث حكومية وخاصة في جميع أنحاء المنطقة العربية والبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية على

المؤشرات المراعية للمساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام ووضع خطط عمل للمتابعة.

- تلقت محطات الإذاعة المحلية في سبعة بلدان أفريقية تدريباً على بناء القدرات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتركيز على المساواة بين الجنسين، والمعايير الصحفية والصحافة الاستقصائية.

٢- أطر السياسات والمبادئ التوجيهية: استضافت اليونسكو مؤتمراً عالمياً حول سياسة الاستدامة فى وسائل إعلام المجتمع المحلى فى (٢٠١٥)، واعتمدت توصيات خاصة بالسياسات فى (٢٠١٦).

- يقدم الدعم للهيئات التنظيمية لوسائل الإعلام في تنفيذ السياسات التي تدعم قطاع وسائل إعلام المجتمع المحلي، كما دعمت مدونة الأخلاقيات والدستور اللذان وضعهما كل من التحالف العالمي من اجل المساواة بين الجنسين فى مجال الإعلام (GAMAG)، وشبكة الجامعة الدولية (UNITWIN) المعنية بشؤون الجنسين والإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- وضعت اليونسكو مبادئ توجيهية للسياسات والاستراتيجيات الخاصة بالدراية الإعلامية والمعلوماتية[٤٣] من أجل تكيف الدول الأعضاء على المستوى الوطني.

٣- تعزيز الوعي بوسائل الإعلام، والمواطنين وأصحاب المصلحة الآخرين: يظل (١٣شباط/ فبراير) اليوم العالمي للإذاعة مناسبة سنوية للدعوة إلى تعددية وسائل إعلام المجتمع المحلي وتنوعها واستدامتها، ويشجع الاحتفال السنوي لحملة «النساء تصنع الأخبار» المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام[٤٤].

الركيزة الثالثة : عمل اليونسكو لتعزيز استقلال وسائل الإعلام

تعمل اليونسكو على المستوى المحلى والوطني والدولي لتعزيز استقلال وسائل الإعلام وتعزيز الثقة فى المؤسسات الإعلامية، وفى السنوات الأخيرة عملت على المجالات التالية:

١- تمكين المؤسسات الإعلامية ودعم آليات التنظيم الذاتي. دعمت اليونسكو تطوير وسائل إعلام المجتمع المحلى فى جميع أنحاء العالم من خلال البرنامج الدولي لتنمية الاتصال (IPDC) وعملت اليونسكو بالشراكة مع المفوضية الأوروبية على بناء الثقة فى وسائل الإعلام وتعزيز مساءلة وسائل الإعلام والتصدي لخطاب الكراهية عن طريق

النهوض بالوعى العام، ودعم إنشاء آليات التنظيم الذاتي فى وسائل الإعلام وتعزيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية[٤٥].

٢- تحسين جودة التعليم الإعلامي والصحفي من خلال تطوير الكتيبات الإرشادية والمناهج .

٣- إنجاز عمليات تقييم وطنية تستند إلى مؤشرات اليونسكو بشأن تطوير وسائل الإعلام تم تنفيذها على خمس دول جنوب متوسطية (مصر- الأردن- ليبيا- فلسطين- تونس)[٤٦].

٤- إنتاج مزيد من البحوث الأكاديمية لتعزيز فهم حرية التعبير. عن طريق نشر وتنفيذ دليل حول حرية التعبير والنظام العام في جميع مؤسسات التعليم العالي في المنطقة العربية[٤٧].

الركيزة الرابعة: عمل اليونسكو لتعزيز سلامة الإعلاميين والصحفيين

تعمل منظمة اليونسكو على خلق بيئة حرة وآمنة للعمل للإعلاميين والصحفيين من خلال قيادة خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة العاملين بوسائل الإعلام ومسألة الإفلات من العقاب، ويعد عام ٢٠١٧ العام الخامس على تنفيذ هذه الخطة وشمل التأثير على المجالات الآتية:

١- وضع اطار معياري قوى بشان سلامة العاملين بوسائل الإعلام.

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومجلس حقوق الإنسان واليونسكو (١٢) قراراً ومقرراً بشأن سلامة العامليين فى وسائل الإعلام عام ٢٠١٢.

٢- تمكين المؤسسات الرئيسية في المجتمع بشأن سلامة العامليين بها من خلال بناء قدراتهم

عززت مناهج اليونسكو النموذجية لتعليم الصحافة والإعلام بتفعيل دمج عملية سلامة العاملين بوسائل الإعلام فى دول جنوب المتوسط كما عقدت دورة نموذجية بهذا الشأن[٤٨].

المساواة بين الجنسيين فى العمل الإعلامي

تعتبر المساواة قضية رئيسية شاملة يتم التصدي لها فى كل من الركائز الأربع لما لها من تأثير على الحرية والتعددية والاستقلال والسلامة، لذلك من الضروري تمثيل المرأة بصورة أعم فى المؤسسات الإعلامية من حيث الحقوق والواجبات، وبالنسبة

للمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين واستقلال وسائل الإعلام، وتطور خلال السنوات القليلة الماضية عدد من المبادرات والدعوات والرصد الإعلامي التي تتيح بيانات عن أوجه عدم المساواة المستمرة بين الجنسين، بالإضافة إلى بروز النقابات الإعلامية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية التي تعمل جنباً لجنب مع اليونسكو على حماية مصالح العاملات في وسائل الإعلام

ثالثاً : دور الاتحاد الأوروبي فى تنمية وتطوير المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بدول جنوب المتوسط بعد ٢٠١١

أزداد اهتمام الاتحاد الأوروبي بقطاع إعلام جنوب المتوسط مع بداية ثورات الربيع العربي، لما شهده من أثر واضح لدور وسائل الإعلام التقليدية والحديثة فى مساندة ودعم خطوات التحول الديمقراطي فى منطقة جنوب المتوسط، لذلك تم العمل على إيجاد حلول جوهرية لتنمية وتطوير هذا القطاع بشكل عام والمؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بشكل خاص لكى تتماشى مع طبيعة المرحلة الجديدة التي شهدتها بعض بلدان هذه المنطقة، ويعد مشروع (ميدان-Med Media) الأهم على الإطلاق خلال السنوات الأخيرة التي تلت انتفاضات الربيع العربي، حيث أنه منح صانعي السياسات الإعلامية والمنظمين وهيئات البث العامة ونقابات الصحفيين والإعلاميين وكليات الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان فى منطقة جنوب المتوسط فرصة فريدة للعمل ككيانات محفزة لإصلاح قطاع الإعلام فى المنطقة، كما دعمت جهود البلدان الشريكة المتوسطية لدفع عمليات إصلاح وسائل الإعلام إلى الأمام، بهدف خلق بيئة تنظيمية داعمة لحرية الإعلام من خلال إتاحة فرصة تبادل الخبرات الدولية والمعرفة الإعلامية بين كل من جانبي البحر الأبيض المتوسط.

مشروع إصلاح الإعلام فى منطقة جنوب المتوسط (ميدان-Med Media)

انطلق هذا المشروع فى الفترة من (يناير ٢٠١٤ إلى يونيو ٢٠١٨)، وقد حددت ميزانية لهذا المشروع تقدر ب(٤.٩٧٥) مليون يورو بتمويل من الاتحاد الأوروبي، ليغطي البلدان الشريكة وهى (المغرب - الجزائر- تونس- ليبيا - مصر- الأردن- لبنان- فلسطين- إسرائيل)، وقد تم المشروع بالتعاون بين بي بي سي ميديا أكشن، الاتحاد الدولي للصحفيين، معهد الإعلام الأردني، كلية بلانكورينا للإعلام والعلاقات الدولية و IREX Europe، ويتمثل الهدف العام للمشروع فى تعزيز دور وسائل الإعلام كموجهه للديمقراطية، والمساهمة والمساعدة فى تطوير مشهد إعلامي اكثر توجهاً نحو الخدمة العامة فى دول جنوب المتوسط، أما الهدف المحدد للمشروع هو مواكبة ومرافقة عملية

إعادة هيكلة قطاع الإعلام ومؤسسات البث العام فى البلدان الشريكة فى سياسة الجوار الأوروبية فى الجنوب حتى تتمكن من أداء دورها كرقيب مستقل، ويتسم مشروع (ميدان - Med Media) بخبرة كبيرة تجعله فى مكانة ذات أهمية عن جميع المشروعات والبرامج السابقة التي مولها الاتحاد الأوروبي ويشرف على تنفيذها منذ بداية الشراكة الأورو متوسطية، وذلك لأنه قائم على الدراسة والبحث ثم رسم خريطة الأولويات والعمل على تذليل التحديات التي تواجه هذا القطاع، ويتضح ذلك من خلال قائمة الروابط والتقييمات والدراسات التي أنتجت خلال فترة التمديد الأخيرة من تنفيذ المشروع(٤٩).

أنشطة مشروع (ميدان-Med Media)

وتم تقسيم أنشطة مشروع (ميدان-Med Media) إلى ثلاث عناصر تكميلية، حيث يحتوى كل عنصر أساسي منها على مجموعة من العناصر الفرعية وهى كالآتي:

١- العمل على تنمية قدرات العاملين فى وسائل الإعلام وتعزيز المؤسسات القائمة على نهج تصاعدي أي ينطلق من القاعدة إلى القمة.

٢- تفعيل أنشطة الربط الشبكي أو التشبيك التي يشارك فيها صانعي القرارات والعاملون فى وسائل الإعلام.

٣- تقديم لمحة عامة عن صانعي القرار والممارسين فى قطاع الإعلام بجميع أنحاء المنطقة(٥٠).

تقييم الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بدول جنوب المتوسط بعد ٢٠١١

- بنى الاتحاد الأوروبي مشاريعه الإصلاحية وأهمهم (ميدان-Med Media) فيما يخص إصلاح قطاع الإعلام بشكل عام ومؤسسات الإذاعة والتليفزيون بشكل خاص على الدراسات التقييمية التي أنجزتها منظمة اليونسكو، حيث ساعدت هذه الدراسات فى رسم خريطة شامله لنقاط الضعف ومكامن القوى التي تعترى قطاع إعلام منطقة جنوب المتوسط وتحديد الأولويات التي يجب العمل عليها من حيث أهميتها.

- منح برنامج (ميدان-Med Media) صانعي السياسات الإعلامية والمنظمين وهيئات البث العامة ونقابات الصحفيين والإعلامين وكليات الإعلام والصحافة والمدافعين عن حقوق الإنسان فى منطقة جنوب المتوسط فرصة فريدة للعمل ككيانات محفزة لإصلاح قطاع الإعلام فى المنطقة، كما دعم جهود أصحاب المصلحة المحليين لدفع عمليات إصلاح وسائل الإعلام إلى الأمام، وكان العامل الأساسي فى ذلك انتفاضات

الربيع العربي، لذلك عمل المشروع على خلق بيئة تنظيمية داعمة لحرية الإعلام، واستعادة ثقة الجمهور فى وسائل الإعلام الوطنية كمصادر موثوق بها، كما أتاح المشروع فرصة تبادل الخبرات الدولية والمعرفة الإعلامية بين كل من جانبي البحر الأبيض المتوسط، كما سهل عملية التعليم المتبادل بين المؤسسات الإعلامية وكليات الإعلام فى منطقة جنوب المتوسط.

- على الرغم من أن إصلاح قطاع الإعلام فى منطقة جنوب المتوسط لم يكن على المستوى المطلوب والمتوقع منه على مدى السنوات الخمس الفترة المحددة لتنفيذ مشروع (ميدان-Med Media) على اعتباره المشروع الأهم الذى عمل على إصلاح قطاع إعلام جنوب المتوسط بعد انتفاضات الربيع العربي، إلا أن المشروع لم يتوقف عن دعم المؤسسات والأفراد الملتزمين بهذا الإصلاح فى أي بلد من البلدان المعنية بالدراسة.

- لذلك تم التركيز على تطوير هيئات البث الممولة من الدولة لتصبح كيانات أكثر استقلالاً ذات صلاحيات في مجال الخدمة العامة، من خلال إدخال تشريعات جديدة وترسيخ المبادئ التوجيهية والتحريرية، وإرساء مدونات قواعد السلوك، وتطوير هياكل الإدارة والقائمين عليها، وتدريب الصحفيين والإعلاميين وبناء قدراتهم إلى جانب تحسين إنتاج المحتوى، لأن التلفزيون لا يزال يلعب دوراً هاماً بين الجماهير العربية وقد تم التأكيد على تمثيل تنوعهم من خلال مشاريع التنمية، مما يضع على عاتقه بناء الثقة بين مستهلكي وسائل الإعلام، وقد كان لبعض هذا الإصلاح أثر وإن كان النجاح بصورة عامة مجزأ، بسبب أن هيئات البث الوطنية لا تزال تعتمد على تمويل الدولة والمنح الحكومية إلى جانب الإرادة السياسية للمؤسسات الإعلامية الرسمية والحكومية، كما أن وسائل الإعلام الوطنية لاتزال المصدر الأساسي للأخبار والمعلومات على المستوى الوطني في العديد من البلدان، لذلك دعم المشروع مبادرات تطوير وسائل الإعلام من خلال تدريب الصحفيين والإعلاميين الذين يعملون داخل هذه المنظمات والمؤسسات في إنتاج جودة عالية ودقيقة من أجل إعلام أكثر مهنية وموضوعية[٥١].

نتائج الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي من اجل تطوير قطاع الإعلام والمؤسسات الإذاعية والتليفزيونية فى منطقة جنوب المتوسط بعد انتفاضات الربيع العربي

- **التواصل والتشبيك والحوار المؤسسي :** تم تفعيل التواصل وخلق حوار مؤسسي من خلال اجتماعات واسعة من المشاورات حول إصلاح الإعلام، وشارك فيها أصحاب

المصلحة الرئيسيين[٥٢] فى وسائل الإعلام والمدافعون عن حقوق الإنسان فى جميع أنحاء منطقة جنوب المتوسط، وقد جمعت منتديات النقاش بين واضعي السياسات لمناقشة التحديات التي تواجه اليوم فى مجالات حرية الإعلام وبث الخدمة العامة والأطر التنظيمية فضلاً عن المساواة بين الجنسين وتمثيل المرأة فى وسائل الإعلام والمساعدة فى مجال تطوير الإعلام فى المنطقة، إلى جانب مشاركة شبكات الإعلام الدولية ومنظمتين حكوميتين دوليتين فى المنطقة وهما (الاتحاد الدولي للصحفيين-IFJ) و(اتحاد الصحفيين العرب-FAJ) إلى جانب(منظمة اليونسكو-UNESCO) و(اتحاد إذاعات الدول العربية-ASBU) و(اتحاد الإذاعات الأوروبية -EBU) و(المؤتمر الدائم السمعي البصرى المتوسطي-COPEAM) بوصفهم اهم الجهات الفاعلة فى مجال الإعلام فى منطقة جنوب متوسط، وأسفرت هذه الاجتماعات عن إطلاق (مجموعة استشارية إعلامية - Media Advisory Group) فى مايو ٢٠١٤ لتعزيز المشاركة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والعمل على مضاعفة مبادرات الإصلاح[٥٣].

- **حرية الإعلام :** دعم مشروع (ميدان-Med Media) مبادرة إنشاء آلية خاصة لحرية الإعلام فى العالم العربي كما لعب دوراً محورياً كقوة دافعة للإصلاحات الإعلامية فى المنطقة، واستندت المبادرة إلى جهود مشتركة من قبل الحركة النقابية للصحفيين وهيئات حقوق الإنسان والمنظمات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية التي تدافع عن حرية وسائل الإعلام وتطالب بجودة ومهنية الإعلام، ويعترف بالدور الحاسم الذى تلعبه المنظمات العربية الحكومية الدولية ويدعوها إلى الالتزام بحرية الإعلام من خلال إنشاء هيكل حكومي دولي[٥٤].
- **المرأة والإعلام:** أطلق مشروع (ميدان-Med Media) بنجاح نقاشات حول أهمية زيادة مشاركة المرأة كمصادر للرأي والخبرة والقيادة فى وسائل الإعلام المحلية والوطنية فى مجال البث، وبعد سلسة من المشاورات الوطنية أطلقت منصة (خبيرات-Khabirat)[٥٥] وهى مدونة إلكترونية باللغة العربية للخبيرات من النساء مصمم لتستخدمه فرق التحرير لتعزيز تمثيل المرأة فى برامج الأخبار، وتغطى المنصة ستة بلدان من جميع أنحاء المنطقة وهم المغرب، الجزائر، تونس، الأردن، فلسطين ولبنان.
- **الشباب على الشاشة**: زاد مشروع (ميدان- Med Media) من وعى محطات بث الخدمة العامة من حيث إشراك الشباب فى إنتاج المحتوى المقدم وزيادة تمثيلهم على شاشات هذه المحطات، وعقدت منتديات إبداعية مع مشروع (NET-MED

YOUTH) الذى تقوده اليونسكو لخلق أفكار برامجية جديدة وملموسة، والمساعدة فى تشكيل سياسة برمجة خاصة بالشباب فى هيئات البث الوطنية، كما ساعد المشروع مبادرة (الشباب على الشاشة) على تطوير نسخة عربية من برنامج (جيل ماذا؟- Generation Quoi) الذى حصل على منحة من المفوضية الأوروبية وقام بتنفيذه اتحاد يضم (المؤتمر الدائم السمعي البصرى المتوسطي -COPEAM) و(اتحاد الإذاعات العربية-ASBU).

- **بناء القدرات**: ساعد مشروع (ميدان-Med Media) أكاديمية التدريب باتحاد إذاعات الدول العربية فى تحديث نهج التدريب وتطوير برامج التعلم المدمج، وترسيخ مكانة الأكاديمية لكى تلعب دوراً رئيسياً كمركز تدريب مبتكر قادر على توفير دورات مخصصة لهيئات البث العامة فى جميع أنحاء منطقة جنوب المتوسط، كما ساعدت الأكاديمية على تطوير مجموعة من المدربين المحترفين، وإنشاء منصة للتعلم عبر الإنترنت لتكون بمثابة مصدر رئيسي للحصول على الموارد التدريبية.

- **كليات الإعلام والتعليم الإعلامي**: قام مشروع (ميدان-Med Media) برعاية مجموعة من كليات الإعلام والجامعات فى المنطقة لدعم وضمان تعليم إعلامي جيد، وقد جمعت هذه المبادرة (٣٥) مشاركاً من الأردن، فلسطين، لبنان، مصر، تونس، الجزائر والمغرب، بمشاركة خبراء من إسبانيا وفرنسا وإيرلندا والمملكة المتحدة، وقد اتفقت المجموعة على إنشاء شبكة مستدامة تهدف إلى تشجيع الشراكات المهنية لتسهيل التبادل بين الطلاب وأساتذة الإعلام من خلال برامج مشابهه لبرنامج (إيراسموس+) التابع للاتحاد الأوروبي ومواصلة تبادل أفضل الممارسات.

-**المكتبة الرقمية**: تم إطلاق بوابة لإدارة المعرفة على شبكة الإنترنت، والتي تحتوى على مكتبة رقمية للأفراد والمنظمات وصانعي السياسات الناشطين فى قطاعات إصلاح الإعلام وتطوير وسائله، وتشتمل على (٣٥٠) وثيقة رئيسية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية مما يسهل وصول أصحاب المصلحة الرئيسيين إليها، كما تتضمن بوابة تفاعلية على الإنترنت لترشيح مشاريع تطوير وسائل الإعلام، والاختيارات متاحة على حسب البلد والوكالة الشريكة المنفذة للمشروع والممول الأساسي للمشروع، لتوفير الجهد والوقت على أي مشروع يتم تنفيذه فيما بعد فى جمع المعلومات عن المشروعات المتعلقة بإصلاح قطاع إعلام منطقة جنوب المتوسط.

- **نتائج أنشطة برنامج نظير ل نظير أو(Peer To Peer)**: تم بفضل أنشطة (P2P) تطبيق حلول ملموسة للمشاكل المحددة على المستوى المؤسسي، وتم تقديم تدفق

مستمر لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات خلال دورة حياة المشروع، فعلى سبيل المثال استفادت من هذا البرنامج (٢٧) مؤسسة شريكة، بما فى ذلك الهيئات التنظيمية والمؤسسات المكلفة بصياغة مقترحات تنظيم وسائل الإعلام، فضلاً عن هيئات البث الإذاعي والتليفزيوني وكليات الإعلام وذلك من خلال تنظيم مشروع (ميدان- Med Media) الآتي:

- تم توجيه خمسة وأربعون دورة إرشادية خصصت لثلاث عشرون مؤسسة شريكة وقد أسفرت عن ثمانية وتسعين عملية إرشادية وتدفق مستمر للتبادلات عن بعد، وتم عمل (١٤) جولة وزيارة لأحدى عشرة مؤسسة شريكة، كما قامت بتبادل الخبرات بين (٣٢) مؤسسة من (١١) دولة عضو فى الاتحاد الأوروبي وثلاث دول من منطقة جنوب المتوسط.

- تم تفعيل برنامجان للتبادل الإقليمي لمدة عام واحد، شارك فيهما جميع هيئات البث التابعة للخدمة العامة فى المنطقة الأعضاء باتحاد إذاعات الدول العربية والمؤتمر الدائم السمعي البصرى المتوسطي - COPEAM)، تم عمل أربعة اجتماعات إقليمية للنظراء وثلاثة مؤتمرات وطنية لدعم الإصلاحات التنظيمية.

وكانت ابرز نتائج برنامج (P2P) تبادل افضل الممارسات والخبرات المقدمة لدعم وصياغة واستعراض اللوائح التنظيمية لهيئات البث العامة فى كل من تونس ولبنان وفلسطين ومصر، والتحسينات الملموسة فى جميع المبادئ التوجيهية والسياسات الداخلية لهيئات البث فى مجالات الأخبار وتعددية المعلومات والمعايير التحريرية، والمساواة بين الجنسين والتحول الرقمي، وتطوير أدوات لجعل مناهج كليات الإعلام وطرق التدريس لتتماشى مع احتياجات صناعة الإعلام خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا الرقمية[٥٦].

رابعاً: مدى فاعلية برامج اليونسكو والاتحاد الأوروبي فى تنمية وتطوير المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بدول جنوب المتوسط

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل كل من منظمة اليونسكو ١٩٩٠ لمساندة الصناعة السمعية والبصرية سواء بترسيخ المعايير الدولية الإعلامية أو بالدعم المخصص لتنمية وتطوير قطاع الإعلام بشكل عام والمؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بشكل خاص لمنطقة جنوب المتوسط، إلى جانب التمويل الضخم للمشروعات الإصلاحية المقدم من الاتحاد الأوروبي لتنمية وتطوير قطاع الإعلام، إلا أن إصلاح هذا القطاع لم يكن على المستوى المطلوب والمتوقع له خلال السنوات التي أعقبت الثورات العربية، لذلك تم

تخصيص هذه الفقرة للوقوف على اهم العوامل التي تحد من فاعلية برامج اليونسكو والاتحاد الأوروبي لإصلاح قطاع إعلام جنوب المتوسط وتنمية المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية.

١- تأثير التحديات السياسية الداخلية والخارجية على فاعلية برامج إصلاح قطاع الإعلام بمنطقة جنوب المتوسط.

لم تكن النتيجة التي توصل إليها اليونسكو والاتحاد الأوروبي صادمة أو غير متوقعة، فعلى الرغم من أن عدداً من دول جنوب المتوسط قطعت شوطاً فى تحرير ملكية البث الإذاعي والتليفزيوني من الاحتكار الرسمي، والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار فى منطقة جنوب المتوسط فى هذا المجال، فأن أداء مؤسسات البث الإذاعي والتليفزيوني فى منطقة جنوب المتوسط لم ينلها تغيير جوهري ينقلها بصورة فعلية إلى مجال الخدمة الإعلامية العامة[٥٧]، فظلت المنظومة الإعلامية السائدة فى معظم دول منطقة جنوب المتوسط هي المنظومة الإعلامية الحكومية وذلك بسبب:-

(أ): تأثير التحديات السياسة الداخلية على فاعلية برامج إصلاح قطاع إعلام منطقة جنوب المتوسط

يرتبط قطاع الإعلام بالسياسة الداخلية لأى دولة ينمو فيها، وذلك بسبب أن النخب الحاكمة (الأنظمة الحاكمة) تعلم جيداً أن الإعلام هو اقوى أدوات الاتصال العصرية، حيث تكمن قوته فى قدرته على تشكيل اتجاهات الرأي العام، إلى جانب دور وسائل الإعلام فى صنع القرارات والسياسات الداخلية والخارجية باعتبارها وسائل اتصال جماهيري وعلى رأسها التليفزيون، إلى جانب الدور الهام الذى أحدثته كقوة دفع لثورات الربيع العربي ودفع عجلات التحول الديمقراطي إلى الأمام[٥٨]، ولان دول جنوب المتوسط مرتبطة بعضويه لها قواعدها فى منظمة اليونسكو، وشراكة لها التزاماتها بالاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة الأورو متوسطية (آلية الجوار الأوروبي) من حيث المشاركة فى البرامج الإقليمية الإصلاحية لتنمية وتطوير قطاع الإعلام المرئي والمسموع لمحاكاة الدول الأوروبية فى تطور صناعة الإعلام وكيفية تحوله لقطاع إعلام خدمة عامة بالمعنى المتعارف عليه فى الديمقراطيات الأوروبية.

لذلك تظاهرت النخب الحاكمة لدول جنوب المتوسط بمواكبة التطورات الديمقراطية مع ثورات الربيع العربي، من خلال تبنى المعايير الدولية التي حددتها اليونسكو عام ٢٠٠٥ لمعايير الخدمة العامة، وذلك بإدخال تعديلات تشريعية فى الاطار المنظم لحرية

الإعلام واستقلاليته فى عدد من دول جنوب المتوسط (الأردن- مصر- تونس- الجزائر- المغرب)، وقد نالت بعض التعديلات أطر التنظيم الرسمي وأنشئت بموجبها هيئات تنظيمية فى بعض الدول معظمها تعرف نفسها بأنها هيئات مستقلة وواقعياً بقيت هذه الاستقلالية شكلية سواء فى نماذج التمويل أو فى تعيين القيادات إلى جانب تنفيذ الأدوار والمهام[٥٩] ، وجاءت هذه التعديلات استجابة للمطالب المتعلقة بحرية التعبير ورفع سيطرة الدولة عن مؤسسات البث، وتم وضع التشريعات والمفاهيم فى الدساتير الوطنية لكى تستجيب لاحتياجات الجمهور، وذلك بالضغط من خلال الدعم الخارجي المتمثل فى منظمة اليونسكو[٦٠] ، التي ساعدت صناع السياسات على تشجيع ازدهار بيئات وسائل الإعلام الديمقراطية.

(ب): تأثير التحديات السياسة الخارجية على فاعلية برامج إصلاح قطاع إعلام منطقة جنوب المتوسط

كما أن لبعض المواقف السياسية الخارجية تأثير كبير على مدى فاعلية برامج إصلاح قطاع الإعلام، وذلك من حيث مشاركة بعض دول المنطقة فى برامج اليونسكو والاتحاد الأوروبي لتنمية وتطوير قطاع إعلام جنوب المتوسط، وذلك لارتباط ملف الإعلام بالملفات الأخرى مثل الأمن والاقتصاد والسياسة وغيرها، فمنطقة جنوب المتوسط حظيت بأهمية بالغة على مدى عقود من الزمن من الاتحاد الأوروبي واليونسكو وذلك لما تتمتع به من مكانة إستراتيجية واقتصادية مهمة على الخريطة العالمية عامة والأوروبية خاصة، وساحة تأثير جيوسياسية متبادلة بين الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط، إذ تعد منطقة جنوب المتوسط من أكثر المناطق اضطراباً فى العالم خاصاً بعد ثورات الربيع العربي[٦١] ، وبسبب القرب الجغرافي يرتبط الأمن الأوروبي ارتباطاً وثيقاً بما يحدث فى هذه المنطقة من توتر، وهناك العديد من القضايا التي تشكل أولويات إستراتيجية لدول الاتحاد الأوروبي فى الشرق الأوسط منها الإرهاب والصراعات الإقليمية وقضية الهجرة التي تمثل تحديات خطيرة لدول الاتحاد الأوروبي تحد من طموحاته بان يكون فاعلاً مؤثراً عالمياً، إلى جانب بعض الأولويات للأعضاء اليونسكو وهى الحفاظ على حقوق الإنسان وحرية التعبير والمساهمة فى التنمية المستدامة وإرساء قواعد الديمقراطية والحكم الرشيد وتطبيق المعايير الدولية[٦٢] ، لذلك يحاول الاتحاد الأوروبي ومنظمة اليونسكو المساهمة فى استقرار المنطقة[٦٣] ، من خلال إطلاق سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من اجل المتوسط، واطلاق اليونسكو برامج مشتركة مثل البرنامج الدولي لتنمية ودعم قطاعات التربية والتعليم والثقافة والاتصال والمعلومات مع

دول جنوب المتوسط، وتطوير حلقة الوصل بين الشمال والجنوب ألا وهى قطاع الإعلام وعلى رأسها مؤسسات الإذاعة والتليفزيون كونها الأكثر فاعلية.

وبالنظر إلى مشاركة دول جنوب المتوسط فى أنشطة وبرامج اليونسكو والاتحاد الأوروبي لتنمية وتطوير قطاع الإعلام الإذاعي والتليفزيوني ومدى تجاوبها لهذه الدعوات، فنجد أن سبع دول فقط من اصل عشرة هم الأكثر مشاركة وهم (مصر- لبنان- المغرب- الجزائر- فلسطين- تونس- الأردن)، سواء بإدخال إصلاحات قانونية أو إدخال تعديلات على الأطر التنظيمية والتشريعية بدعوات من اليونسكو، أو المشاركة فى البرامج الإصلاحية وأنشطتها التي يمولها للاتحاد الأوروبي.

٢- الشراكات بين الوكالات الدولية والمنظمات المحلية والقائمين على هيئات البث الوطنية

على الرغم من أن منطقة جنوب المتوسط تحظى بقطاع تطوير إعلام عريض من المانحين لتمويل المشاريع والوكالات الدولية المعاونة فى تنفيذ المشروعات والمنظمات المحلية، وازدياد المشروعات التي تدعو لتكوين شركات فى المنطقة، إلا أن هناك عوامل تؤثر على إنجاح تلك الشراكات ألا وهى حسن اختيار اطراف الشراكة الناجحة لضمان تنفيذ المشاريع وتحقيق الاستفادة المطلوبة، أي اختيار الشركاء بما يتناسب مع طبيعة وأولويات المشروع وعدم الاعتماد فقط على خبرة الوكالات الدولية، إلى جانب إشراك المنظمات المحلية والقائمين على هيئات البث الوطنية فى كل الدول الشريكة فى المشروع عند تصميم مشاريع الإصلاح لأنهم أكثر دراية بحال هيئاتهم والسياسية الإعلامية السائدة فى بلدانهم، إلى جانب دفعهم إلى أن يكونوا جهات فاعلة وليست جهات مستفيدة فقط، وذلك من خلال تقسيم العمل فيما بينهم عند تنفيذ المشاريع تحت إشراف الوكالات الدولية[٦٤]

٣- الميزانية وتغطية تكاليف المشاريع

يقف تقدير الميزانية المخصصة للمشاريع عائق أساسي يحد من فاعلية برامج إصلاح قطاع الإعلام بدول جنوب المتوسط والوصول إلى الهدف المحدد للمشروع، فعلى سبيل المثال خصص الاتحاد الأوروبي ميزانية قدرها (٤.٩٧٥) مليون يورو لإنجاز مشروع (ميدان-Med Media) وتم تحديد (٤٨) شهر مدة تنفيذه على أن يبدأ فى (يناير٢٠١٤ وينتهى يناير٢٠١٨)، إلا انه مع بداية عام ٢٠١٧ اتضح للخبراء القائمين على تنفيذ المشروع انه بحلول هذا التاريخ لم يكونوا قد انتهوا من التنفيذ، وذلك بسبب انه لم يتبقى الكثير من الميزانية مقابل وجود أيام عمل كثيرة وأنشطة لم تنتهى بعد قد تؤثر

على النتائج النهائية للمشروع، لذلك عرضت المفوضية الأوروبية على الاتحاد طلب بزيادة أيام العمل مع الالتزام بالميزانية المقررة لإتمام المشروع، وبالفعل فى ديسمبر٢٠١٧ قدم المشروع طلب للحصول على مدة خمسة اشهر إضافية بدون تكلفة (No Cost Extension) وتم الموافقة على الطلب واصبح المشروع ٥٣ شهراً حيث انتهى فى يونيو ٢٠١٨[٦٥].

٤- تحديد الأولويات

تعد معالجة مسألة التوازن بين الأولويات المحددة من قبل الجهات المانحة والمجتمعات الدولية والاحتياجات الفعلية للمستفيدين هامة ومؤثرة للغاية على مدى فاعلية البرامج، وذلك لان الجهات المانحة حددت عدداً من المجالات للتركيز عليها من اجل ضمان مشاريع اكثر صلة واستهدافاً للمنطقة، ألا وهى حرية التعبير لأنها قضية عالمية لها صدى كبير فى منطقة جنوب المتوسط، وانه بدون إستراتيجية لمعالجة هذه المسألة على أساس وطني وإقليمي فان مشاريع تطوير وسائل الإعلام ستكافح من اجل أن يكون لها صدى وتأثير ملموس، إلى جانب دعم الحقوق الرقمية وإدارة الإنترنت، ودعم المحتوى المبتكر المستقل وتطوير نماذج الأعمال الناشئة الجديدة، والوصول إلى وسائل إعلام ذات جودة عالية واكثر مهنية قابلة للمسألة، إلى جانب محو الأمية الإعلامية والتنسيق الإقليمي والتشبيك بين أصحاب المصلحة، فى حين أن هذه الأولويات ماهي إلا مصطلحات حديثة على مسامع الباحثين والعاملين والقائمين على إدارة هيئات البث بقطاع الإعلام بدول جنوب المتوسط بعد انتفاضات الربيع العربي[٦٦].

٥- الاستدامة

من أهم العوامل المؤثرة على فاعلية البرامج هي انعدام الاستمرارية واستدامة المشروعات بسبب التمويل قصير الأجل، فعند التفكير فى حال المنظمات والأفراد والعمليات التي يتم دعمها وتطويرها من خلال أنشطة المشروع بعد أن تكتمل دورة حياته والتي لا تتجاوز فى الغالب (٤ أو ٥ سنوات) أو انتهاء المدة الزمنية المحددة لتنفيذه، نجد فشل العديد من الإنتاجات المشتركة والتي تتكلف مبالغ طائلة، إلى جانب غلق المواقع الإلكترونية التي تتوافر عليها المعلومات والأنشطة والعمليات المصاحبة للمشروع والنتائج التي تم الوصول إليها، وغلق الهياكل المؤسسية لأنه لا يمكن الاحتفاظ بها بعد انتهاء تمويل المشروع وذلك للبدء فى مشاريع جديدة، فعلى سبيل المثال تم إغلاق الموقع الإلكتروني الخاص بمشروع (ميدان) فى يونيو ٢٠١٨، وقد بدأ مشروع أخر وهو "الإعلام فى ليبيا... الاستقرار من خلال المصالحة" فى نوفمبر ٢٠١٨ وكان مازال

مستمر حتى الانتهاء من هذه الدراسة، لذلك فان صفة الاستدامة يجب أن تكون مدمجة فى تصميم المشروعات مع استمرار البرمجة والمواقع الإلكترونية، إلى جانب استمرار مساعدة المنظمات التي لم تعد قادرة على دعم نفسها مادياً[٦٧].

٦- البيروقراطية[٦٨]

تعوق البيروقراطية مخططات سير العمل فى مشاريع إصلاح الإعلام، والتي تتمثل فى عمليات الموافقة المطولة، وترتيبات الشراء المعقدة، والتقارير المفصلة بشكل مفرط، وملء النماذج التي لا نهاية لها، وتعانى الوكالات المنفذة من البيروقراطية حيث أنها تستهلك وقت أطول فى تنفيذ أنشطة المشاريع وضمان تحقيق الأهداف، كما تفتقر الوكالات المحلية إلى القدرة الداخلية على التعامل مع بعض العمليات البيروقراطية مما يؤدى إلى تراجعها عندما يتعلق الأمر بتنفيذ المشاريع، وهذا يؤكد على أن البيروقراطية كثيراً ما تؤثر داخلياً وخارجياً فى التخطيط والتصميم والتنفيذ، وان الأمر يحتاج إلى معالجة بعض العمليات المصاحبة للمشروعات لأنها تحد من فاعلية المشاريع وتؤثر على النتائج بشكل عكسي[٦٩].

وفيما يلى عرض النتائج التي تندرج تحت النقاط المذكورة

١- اتسمت الفترة التي أعقبت انتفاضات الربيع العربي بتحولات عميقة اجتماعية وسياسية وتكنولوجية، أثرت بشكل كبير على قطاع الإعلام ووسائل الإعلام المختلفة وعلى رأسها التليفزيون، حيث أنها تتأثر بالبيئة العامة التي تنمو فيها، فتغيرت الأدوار التي تؤديها الجهات الفاعلة الدولية وشركات الإنترنت والجماهير المستمعة والمشاهدة للراديو والتليفزيون، إلى جانب التغيير الذى طرأ فى بيئات المعلومات على المستويات الوطنية والإقليمية، الأمر الذى دفع كل من منظمة اليونسكو والاتحاد الأوروبي إلى تكثيف جهودهما فى مجال تنمية وتطوير قطاع إعلام منطقة جنوب المتوسط بشكل عام وهيئات البث العامة بشكل خاص، وذلك لدور وسائل الإعلام الهام فى مساندة ودعم ودفع عجلات التحول الديمقراطي إلى الأمام أثناء انتفاضات الربيع العربي، لكى تصبح حلقة الوصل والجسر الذى يربط جنوب وشمال البحر المتوسط معاً.

٢- كما شهدت سنوات العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين محاولات عديدة للتحول الديمقراطي والتحرر والتقدم التكنولوجي، وأدى ذلك إلى نمو هائل فى عدد المنظمات الإعلامية الغير حكومية العاملة فى المنطقة المتوسطية سواء المحلية أو الدولية،

والتي تتولى عدد من الأدوار تتراوح ما بين الدعوة والتوعية وبناء القدرات وتطوير المؤسسات وبناءها والإصلاح القانوني والهيكلي، وتعديل السياسة العامة والرصد والتقييم لأداء المؤسسات الإعلامية المختلفة، إلى جانب دور مجتمع المانحين الدوليين وعلى رأسهم الاتحاد الأوروبي الممول الرئيسي لمشروعات إصلاح وتطوير قطاع الإعلام والتي تعطى اهتمام بالغ بتطوير المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية لدول جنوب المتوسط والعمل على جعلها هيئات بث عامة، فعلى الرغم من الجهود المبذولة والميزانيات التي تخصص لتطوير هذا القطاع، إلا أن قطاع تطوير الإعلام النشط فى المنطقة يواجه تحديات عديدة تحد من فاعلية هذه المشاريع وتؤدى إلى إضعاف نتائج هذه الجهود بعد تنفيذها.

٣- كان لانتفاضات الربيع العربي دور هام فى وضع الإصلاحات الإعلامية على قائمة أجندات حكومات دول جنوب المتوسط، حيث مهدت الطريق لمنظمة اليونسكو لترسيخ المعايير الدولية المنظمة لهيئات ومؤسسات البث العامة فى المنطقة، وذلك عن طريق إجراء إصلاحات قانونية وتنظيمية لهيئات ومؤسسات البث العامة فى دول جنوب المتوسط، وإتاحة الفرصة لتقييم مدى تطور قطاع الإعلام بشكل عام والمؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بشكل خاص وذلك فى الفترة التي أعقبت ثورات الربيع العربي.

٤- عملت منظمة اليونسكو بصفتها منظمة دولية ناشطة فى مجال تطوير قطاع الاتصالات والإعلام، وذلك من خلال العمل على ترسيخ المعايير الدولية لبث الخدمة العامة من اجل دفع عجلات التحول الديمقراطي للأمام ونشر مبادئ حقوق الإنسان فى منطقة جنوب المتوسط، كما عمل الاتحاد الأوروبي بصفته جهة مانحة على تمويل مشروعات تطوير وإصلاح قطاع الإعلام وهيئات البث بشكل خاص لكى تصبح حلقة الوصل والجسر الذى يربط جنوب وشمال البحر المتوسط معاً.

٥- على الرغم من الجهود التي بذلت من قبل كل من منظمة اليونسكو والاتحاد الأوروبي لتطوير وإصلاح الهيئات والمؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بدول جنوب المتوسط، إلا أن إصلاح هذا القطاع لم يكن على المستوى المطلوب والمتوقع له خلال السنوات التي أعقبت الثورات العربية وذلك لعدة عوامل.

٦- هناك عوامل عديدة أثرت على مدى فاعلية برامج ومشروعات اليونسكو والاتحاد الأوروبي المخصصة لإصلاح قطاع إعلام جنوب المتوسط، حيث أدت إلى إضعاف النتائج النهائية لهذه الجهود بعد تنفيذها، لعل أهمها التحديات السياسية الداخلية

والخارجية، إلى جانب التحديات التي تواجه مجتمع تطوير الإعلام النشط فى المنطقة المتوسطية، والتي من أهمها الضعف فى التنسيق والاتصال بين الجهات المانحة والمجموعات المنفذة للمشروعات.

التوصيات :

١- ضرورة تركيز المانحين والجهات الدولية الناشطة فى مجال تطوير الإعلام على التنسيق فيما بينهم وبين الجهات المنفذة للمشروعات، والذى من شأنه أن يدعم التفكير الاستراتيجي بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسين من الجهات المانحة والوكالات المنفذة الدولية والوكالات المنفذة المحلية.

٢- ضرورة معالجة مسألة توازن الأولويات للجهات المانحة والجهات الدولية الناشطة فى مجال تطوير الإعلام والاحتياجات الفعلية للمستفيدين المحليين.

٣- ضرورة تحلي المانحين والجهات الدولية الناشطة فى مجال تطوير الإعلام بالواقعيّة بشأن ما يمكن تحقيقه على المدى القصير والمتوسط، حيث أنّ بعض المشاريع تحتاج إلى وقت أطول لكى تأتى بثمارها، وان هناك مشاريع يصعب تحقيقها بين ليلة وضحاها.

٤- ضرورة امتلاك منطقة جنوب المتوسط عدد من الخبراء لتكوين هيئة استشارية إقليمية معنية بإصلاح وتطوير قطاع إعلام منطقة جنوب المتوسط، كما يجب أن تمتلك كل دولة على الأقل مستشار إصلاح وتطوير لقطاع الإعلام وطني.

المراجع:

(١) **مصطلح جيوسياسية:** الجيوسياسية (أو الجيوبوليتيك) مصطلح تقليدي ينطبق في المقام الأول على تأثير الجغرافيا على السياسة، فهو علم دراسة تأثير الأرض (برها وبحرها ومرتفعاتها وجوفها وثرواتها وموقعها) على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي أضاف إلى الجيوبوليتيك فرع الجيواستراتيجيا، ولكنه تطور ليستخدم على مدى القرن الواحد والعشرين ليشمل دلالات أوسع، وهو يشير تقليديًا إلى الروابط والعلاقات السببية بين السلطة السياسية والحيز الجغرافي.

(٢) **قطاع تطوير الإعلام النشط في منطقة جنوب المتوسط** : يقصد بقطاع تطوير الإعلام النشط فى منطقة جنوب المتوسط هو مجتمع المانحين سواء الجهات المانحة الدولية العامة أو الخاصة، والمنظمات الغير حكومية الناشطة فى مجال تطوير وسائل الإعلام المحلية والوكالات الدولية .

(3) Dima Dabbous, "Public Service Broadcasting in the Mena Region: Potential for Reform". Title of the study: "**Arab Public Broadcasting: Regional Synthesis and Comparative Analysis"** (pp. 37-197) with a reference section (pp. 244-262),(the summery,2012), p.16-21...

(٤) باسم الطويسي،" **تحولات الإعلام الرسمي العربي: أسئلة الديمقراطية ومعايير الخدمة العامة** "، مركز الجزيرة للدراسات، دراسة إعلامية، (١٠ سبتمبر / أيلول ٢٠١٧)، ص٢.

(٥) آلان مودو، "**الانفجار فى وسائل الاتصال المتعدد .. إلى أي مدى يندفع**"، استراتيجية اليونسكو، من الحرب الباردة إلى عصر التكنولوجيا الجديدة، (فبراير١٩٩٠)، ص٢٨-٢٩.

(٦) توبي مندل المدير التنفيذي لمركز القانون والديمقراطية، "**التقرير الخاص بمؤشرات اليونسكو لتنمية وسائل الإعلام: دليل عملي لمساعدة الباحثين**"، ٢٠٠٨، ص١-٢.

(٧) Isaias Barrenada ، مكتب السياسة الدولية الكونفدرالية، ترجمة سامي البغدادي وانس المرابط، مؤسسة سلام وتضامن سيرافين أريالغا المنظمة النقابية للجان العمال والمنتدى النقابي الأورو متوسطي، الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي (وزارة الشئون الخارجية)، مدريد، ٢٠٠٣، ص.٤٠-٤٤.

(٨) مركز الجزيرة للدراسات، دراسة إعلامية، "**الاستماع الإذاعي والتغيير السياسي فى المغرب**"، على سوناى، (١ يوليو ٢٠١٩).

(٩) (رمزي الزائرى، إشراف /أحمد نظيف، إخراج /عبد الحميد الدبار، "**الإعلام الليبي فى مثلث الأزمات.. الحريات التوظيف والجودة**"، مجلة المرصد، (ع. ٥٨)، (الخميس ١٣ ديسمبر ٢٠١٨). ص ٢.

(١٠) باسم الطويسي، "**تحولات الإعلام الرسمي العربي: أسئلة الديمقراطية ومعايير الخدمة العامة**"، مركز الجزيرة للدراسات، دراسة إعلامية، (١٠ سبتمبر / أيلول ٢٠١٧).

(١١) مؤسسة حرية الفكر والتعبير، **"الإذاعة والتليفزيون دراسة فى إعلام السلطة"**، برنامج حرية الإعلام، أحمد عزت، نهاد عبود، عماد مبارك، (٢٠١٢).

(12) Dima Dabbous, "**Assessment of Public Service Broadcasting in the Southern Mediterranean Region**", Med Media report competed in (September 2015).

(13) Dima Dabbous, "Public Service Broadcasting in the Mena Region: Potential for Reform: Title of the study" **Arab Public Broadcasting: Regional Synthesis and Comparative Analysis**" (pp. 37-197) with a reference section (pp. 244-262), (the summery, 2012), p.16-21.

(١٤) منظمة اليونسكو، جامعة أكسفورد، **"الاتجاهات العالمية على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام"**، التقرير العالمي، اليونسكو، ٢٠١٨.

(١٥) توبي مندل، آخرون، **"تقييم تنمية الإعلام فى الأردن بناء على مؤشرات اليونسكو لتنمية الإعلام"**، اليونسكو، بتمويل الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٥.

(١٦) محمد حسين أبو عرقوب، آخرون، **"تقييم تطور الإعلام فى فلسطين استنادا إلى مؤشرات تطور الإعلام الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة"**: اليونسكو، اليونسكو، مركز تطوير الإعلام فى جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠١٤.

(١٧) طوبى مندل، ياسر عبد العزيز، رشا نبيل، هاني إبراهيم، **"تقييم كلى لتطوير قطاع الإعلام فى جمهورية مصر العربية استناداً لمؤشرات تطوير قطاع الإعلام الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة"** يناير ٢٠١٣.

(١٨) ستيف باكلى، سوسن الشعابى، بشير وردة، **"دراسة حول تطور وسائل الإعلام والاتصال بتونس باعتماد مؤشرات تطور وسائل الإعلام والاتصال حسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة"**، (سبتمبر ٢٠١٢).

(19) Dima Dabbous, **"Reforming the broadcasting sector in the Southern Mediterranean: a critical overview**", Med Media closing conference, (8-9 May 2018)..

(20) MED MEDIA, "**Towards Media Sector Reform in the Southern Mediterranean Region",** Key Results, Funded by EU, (May 2018).

(21) Aida Al Kaisy, "**Media Development In The southern Mediterranean Region: Challenges, Priorities and Solution**", "White Paper on Media Development in the Southern Mediterranean Region", Med Media, Final Report, (2018).

(٢٢) زايد بو زيان، **"تنظيم الإعلام السمعي البصرى العربي: ضوابطه القانونية والسياسية"**، مركز الجزيرة للدراسات، دراسات إعلامية، (٢٧ أكتوبر - تشرين الأول ٢٠١٦)، ص ٤.

(23) Dima Dabbous ,Aida Al Kaisy, "**Assessment of public service broadcasting in the southern Mediterranean region**", Med Media Report, European Union, (September 2014),P.(4-6)..(

(٢٤) زايد بو زيان، **"تنظيم الإعلام السمعي البصرى العربي : ضوابطه القانونية والسياسية"**، مرجع سابق، (٢٠١٦)، ص٧-٨.

(25) Dima Dabbous, Aida Al Kaisy, "**Assessment of public service broadcasting in the southern Mediterranean region**", previous reference, (September 2014), P-6..

(٢٦) باسم الطويسي، (٢٠١٧)، **مرجع سابق**، ص٦.

(٢٧) مجلة اتحاد الإذاعات العربية، **"التقرير السنوي ٢٠١٦، اللجنة العليا للتنسيق بين القنوات الفضائية، البث الفضائي فى العالم العربي، بين العام والخاص"**، ص ٩.

(28) Dima Dabbous, Aida Al Kaisy, "Assessment of public service broadcasting in the southern Mediterranean region" **previous reference**, p.4.

(٢٩) عمر نزال، سعيد أبو معلا، وليد الشرف، سلسلة أبحاث وسياسات الإعلام مركز تطوير الإعلام، **"الإعلام العمومي الفلسطيني.. إمكانيات التحقق ودوره فى إعادة صياغة الهوية الجمعية"**، ط. الأولى، (رام الله - شباط ٢٠١٦)، الفصل الثاني إمكانيات تحقق الإعلام العمومي الفلسطيني، مفهوم الإعلام العمومي والحاجة له، ص٢١.

(٣٠) نهى بلعيد،**" الإعلام الجديد والتغيير السياسيّ في زمن الثورات العربيّة "**، المرصد العربي للصحافة ، (٢٩ يوليو ٢٠١٦).

(٣١) توبي منـدل المـدير التنفيـذي لمركـز القـانون والديمقراطيـة، **"التقريـر الخـاص بمؤشـرات اليونسكو لتنمية وسائل الإعلام : دليل عملي لمساعدة الباحثين"**، ٢٠٠٨، ص١-٢.

(٣٢) أندرو بوديفات، آخرون،" **البرنامج الدولي لتنمية الاتصال: مؤشرات تنمية وسائل الإعلام إطار لتقييم تنمية وسائل الإعلام"**، ٢٠٠٨، ص٧.

(٣٣) أندرو بوديفات، آخرون،" البرنامج الدولي لتنمية الاتصال: **مؤشرات تنمية وسائل الإعلام إطار لتقييم تنمية وسائل الإعلام"، مصدر سابق**، ٢٠٠٨، ص٨.

(34) Aida El Kaisy, "**Assessment of public service broadcasting in the southern Mediterranean region**" , Med Media Report, 2014, p.4..

(٣٥) نهى بلعيد، "اليونسكو: **الاتجاهات العالمية لحرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام**"، المرصد العربي للصحافة، (١٣ يوليو٢٠١٨) .

(٣٦) زايد بو زيان، **" تنظيم الإعلام السمعي البصرى العربي : ضوابطه القانونية والسياسية"**، ٢٠١٦، مرجع سابق، ص ٧-٨.

(٣٧) طوبى مندل، آخرون، **" المعايير الدولية وقوانين الإعلام فى العالم العربي"**، مركز القانون والديمقراطية، الاتحاد الدولي للصحفيين، بيت كوستا، أيار ٢٠١٣، ص٤٧.

(38) Dima Dabbous, Aida Al Kaisy**, "Assessment of public service broadcasting in the southern Mediterranean region",** Med Media Report, European Union, (September 2014), P-6..

(39) Dima Dabbous, Aida Al Kaisy**, "Assessment of public service broadcasting in the southern Mediterranean region**", Med Media Report, European Union, (September 2014), P-6.

(40) Dima Dabbous, Aida Al Kaisy**,** "Assessment of public service broadcasting in the southern Mediterranean region**", The previous reference.**

(٤١) عماد يوسف حب الله، **" الانتقال إلى البث التليفزيوني الرقمي"**، دراسات لبنانية، (٢٠٠٩/١/٢٩)، ص ٩.

(٤٢) منظمة اليونسكو وجامعة أكسفورد، الفصل الأول، "الاتجاهات العالمية على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام "، التقرير العالمي ،**الاطار (١-١) عمل اليونسكو لتعزيز حرية وسائل الإعلام**، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٤٣) **الدراية الإعلامية والمعلوماتية:** تعرّف منظمة اليونسكو التربية الإعلامية والمعلوماتية بأنها: (الكفاءات الأساسية التي تتيح للمواطنين التعامل مع وسائل الإعلام على نحو فعّال، وتطوير الفكر النقدي ومهارات التعلّم مدى الحياة، في سبيل تنشئة اجتماعية تجعل منهم مواطنين فاعلين).

(٤٤) منظمة اليونسكو وجامعة أكسفورد، الفصل الثاني بعنوان **"الاتجاهات فى تعددية وسائل الإعلام"**، الاطار (٢-١)، عمل اليونسكو لتعزيز تعددية وسائل الإعلام، مرجع سابق، ٢٠١٨، ص٧٣.

(٤٥) نشرت الدراسة عام ٢٠١٤ تحت عنوان: (Fostering freedom of expression – the role of Internet intermediaries) أو **(تعزيز الحرية على الإنترنت: دور وسطاء الإنترنت).**

(٤٦) **انظر ثانياً** : **تقييم اليونسكو للمؤسسات الإذاعية والتليفزيونية بدول جنوب المتوسط (٢٠١١-٢٠١٥)**.

(٤٧) منظمة اليونسكو وجامعة أكسفورد، الفصل الثالث بعنوان **"الاتجاهات فى مجال استقلال وسائل الإعلام"**، الاطار(٣-١)، عمل اليونسكو لتعزيز استقلال وسائل الإعلام، مرجع سابق، ٢٠١٨، ص ١١٠.

(٤٨) منظمة اليونسكو وجامعة أكسفورد، الفصل الرابع ، **بعنوان "الاتجاهات فى سلامة الصحفيين والإعلاميين"**، الاطار(٤-١)، عمل اليونسكو لتعزيز سلامة الصحفيين والإعلاميين، مرجع سابق،٢٠١٨، ص١٣٨.

(49) Media: MED MEDIA, "**Towards Media Sector Reform in the Southern Mediterranean Region**", funded by EU, final report, (June 2018), p.1**..**

(50) MED MEDIA, "**Towards Media Sector Reform in the Southern Mediterranean Region**", Key Results, Funded by EU, (May 2018), p.4.

(51) Media: MED MEDIA, "Towards Media Sector Reform in the Southern Mediterranean Region", funded by EU, final report , (June 2018).

(٥٢) **أصحاب المصلحة الرئيسيين**: يقصد بمجموعة أصحاب المصلحة الرئيسيين المشار إليهم في الدراسة مجتمع المانحين، والوكالات المنفذة الدولية والتي يشار إليها بوصفها وكالات وسيطة، والوكالات المنفذة المحلية التي يشار إليها أحياناً بوصفها مستفيدة، وستظل تستخدم في هذه الدراسة عبارات الجهات المانحة والمنفذين الدوليين والمنفذين المحليين، وعندما يستخدم مصطلح المستفيد فانه يشير إلى وسائل الإعلام والمجتمعات المحلية والأفراد وجميع الجهات التي سيؤثر عليها المشروع في نهاية المطاف.

(53) MED MEDIA, "**Towards Media Sector Reform in the Southern Mediterranean Region**", Key Results, Previous reference, p.4..

(54) MED MEDIA, "**Towards Media Sector Reform in the Southern Mediterranean Region**", Key Results, Previous reference, p.5..

(٥٥) الجوار الأوروبي جنوب، **"برنامج ميد ميديا يطلق قاعدة منصات "خبيرات" بمناسبة يوم المرأة العالمي"**، (٢٠١٧/٣/٧).

(56) MED MEDIA, "Towards Media Sector Reform in the Southern Mediterranean Region", **Key Results**, Previous reference, p4.5...

(٥٧) د/ باسم الطويسي،" تحولات الإعلام الرسمي العربي : أسئلة الديمقراطية ومعايير الخدمة العامة"، **مرجع سابق**، (١٠ سبتمبر٢٠١٧)، ص.٢.

(٥٨) دينا سليمان كمال لاشين،**" الإعلام وتأثيره: السياسة الخارجية"**، المركز الديمقراطي العربي، الدراسات البحثية الإعلامية، (٢٧فبراير٢٠٢٠).

(٥٩) د/ باسم الطويسي،" تحولات الإعلام الرسمي العربي : أسئلة الديمقراطية ومعايير الخدمة العامة"، **مرجع سابق**، (١٠ سبتمبر٢٠١٧)، ص٦.

(60) Dima Dabbous, Aida Al Kaisy, "Assessment of public service broadcasting in the southern Mediterranean region", **previous reference**, (September 2014), P-4.

(٦١) د/ وحيد أنعام غلام،" استراتيجية الاتحاد الأوروبي فى الشرق الأوسط "، دراسة غير منشورة، ص.١.

(62) Richard Youngs**," Europe in the New Middle East: Opportunity or Exclusion**?" Oxford University Press. 2014..

(٦٣) أ/ د أمين لبوس،" **الاتحاد الأوروبي فى الشرق الأوسط : التغيير فى الأولويات** "، مجلة الدفاع الوطني، ع.١١١، (كانون الثاني ٢٠٢٠).

(64) Aida Al Kaisy, "**Media Development In The southern Mediterranean Region: Challenges, Priorities and Solution** " White Paper on Media Development in the Southern Mediterranean Region ,Med Media, Final Report, (2018), P.92.

(65) Med Media," Towards Media Sector Reform In the Southern Mediterranean Region", **previous reference**, (June 2018), p.9..

(66) Aida Al Kaisy, "Media Development In The southern Mediterranean Region: Challenges, Priorities and Solution" White Paper on Media Development in the Southern Mediterranean Region**, previous reference**, (2018),P.72,101..

(67) Aida Al Kaisy, "Media Development In The southern Mediterranean Region: Challenges, Priorities and Solution" White Paper on Media Development in the Southern Mediterranean Region ,**previous reference ,** (2018),P.72,101..

(٦٨) **البيروقراطية**: تعني البطء في التصرف، وثقل ردة الفعل، وتعقيد الإجراءات، وعدم ملاءمة التنظيمات لحاجات المراجعين، وتغليب الروتين الإداري، وعدم اكتراث البيروقراطيين

بمصالح المجتمع والمواطنين ومحاولتهم إظهار أهميتهم، فكلما تعقدت الإجراءات كان ذلك دليلا على أهمية الموظف المختص بالإجراء، وهذا من شأنه أن يزيد لديه الإحساس بالأهمية فيبالغ في التعقيد، وقد رأى بعض الاقتصاديين، في إطار انشغالهم ببحث قضية تخصيص الموارد، أن للبيروقراطية تأثيرها الفعال في الكفاءة الاقتصادية خاصة في الدول النامية، ذلك أن الإغراق في التمسك بحرفية القرارات التي تتخذها الأجهزة الإدارية وعدم مرونتها قد يؤديان غالبا إلى نتائج عكسية.

(69) Aida Al Kaisy, "Media Development In The southern Mediterranean Region: Challenges, Priorities and Solution" White Paper on Media Development in the Southern Mediterranean Region ,**previous reference**, (2018), P.100.